الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران 2 أحمد بن أحمد

كلية العلوم الإجتماعية قسم علم الإجتماع

مذكرة ماستير تخصص علم اجتماع الجريمة

حول الخطاب السلفي الجهادي و مراجعاته

"تحليل خطاب وثيقة ترشيد العمل الجهادي لسيد إمام الشريف"

من إعداد الطالب: تحت إشراف:

صبيـــات محمد أ.د/ حجيج الجنيد

أعضاء لجنـة المناقشـة

أ.د العايدي عبد الكريم	رئيسا
أ.د حجيج الجنيد	مشرفا
د براني كلثوم	عضـوا

السنة الجامعية 2018/2017

الفهرس

مقدمة.....ص 1

الفصل الأول: الخطاب السلفي الجهادي : التأسيس و النضوج..... ص6

تمهيد.....ص 7

*المبحث الأول: الخطاب السلفي الجهادي: مدخل سوسيوتاريخي.. ص7

1)الخطاب السلفي الجهادي: المفهوم.....ص7

2)الخطاب السلفي الجهادي: النشأة.....ص11

*المبحث الثاني: الخطاب السلفي الجهادي: مدخل اصطلاحي.....ص17

1)الخطاب السلفي الجهادي: مصطلحاته.....ص17

2)الخطاب السلفي الجهادي: مميزاته.....ص27

خلاصة الفصل الأول.....ص30

الفصل الثاني: الخطاب السلفي الجهادي "المراجعات".....ص32

تمهيد.....ص 33

*المبحث الأول: "المراجعات" مدخل تاريخي.....ص33

1)مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية.....ص34

2)مراجعات الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية.....ص40

*المبحث الثاني: مراجعات سيد إمام الشريف ص45

1)سيد إمام الشريف: السيرة و الآراء السابقة.....ص46

2)سيد إمام الشريف و "ترشيد العمل الجهادي".....ص48

خلاصة الفصل الثاني.....ص66

خاتمة.....ص 67

الملحـــق:

استمارة تحليل محتوى " وثيقة ترشيد العمل الجهادي" لسيد إمام الشريف.

<table>
<tr><td>البيانات الأولية عن الوثيقة</td><td colspan="6">هي وثيقة موجودة على الشبكة و تم نشرها في الصحف المصرية بداية من 2007/11/27 على مدار شهرين في 15 حلقة</td></tr>
<tr><td rowspan="3">فئـات التحليل</td><td rowspan="3">فئة الأهداف</td><td colspan="2">فئة الموضوع</td><td colspan="3">فئة وسائل الإقناع</td></tr>
<tr><td>النصية</td><td>الواقعية</td><td>الكتاب</td><td>السنة</td><td>السيرة</td><td>أقوال العلماء</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>وحدات التحليل</td><td>الفكـرة</td><td colspan="2">الفكـرة</td><td colspan="3">النص المستند إليه</td></tr>
<tr><td>وحدات القياس</td><td>عدد الأسطر و نسبتها</td><td colspan="2">عدد الأسطر و نسبتها</td><td colspan="3">عدد مرات الاستناد و متوسطها للصفحة الواحدة</td></tr>
</table>

مقدمـة:

إن الظاهرة الإسلاموية بشكل عام و الظاهرة السلفية الجهادية بشكل خاص هي ظاهرة اجتماعية كلية متعددة الجوانب و قابلة للدراسة المتعددة التخصصات كعلم الاجتماع و السياسة و الاقتصاد و علم النفس الاجتماعي و الأنثروبولوجيا و الشريعة الإسلامية و غيرها.

وقد برزت هذه الظاهرة مع نهاية خمسينيات القرن الماضي في إطار مخاض سوسيوتاريخي صاحب نشأتها و نضجها و ساهمت في ذلك عوامل جيوسياسية، و أصبحت هذه الظاهرة مثارا للاهتمام خصوصا بعد حرب الخليج الثانية و إنشاء ما سمي بتنظيم القاعدة، و تزايد الاهتمام السياسي و الإعلامي و حتى الأكاديمي بعد أحداث 2001/09/11، و كمساهمة متواضعة في هذه الدراسات نقدم هذا البحث و الذي حاولنا من خلاله دراسة جانب من جوانب هذه الظاهرة.

أولا: تحديد الموضوع

إن موضوع هذه المذكرة هو دراسة الخطاب السلفي الجهادي من التأسيس إلى النضوج و تحليل بنيته المفاهمية و أثر المراجعات التي قامت بها بعض الجماعات السلفية الجهادية و بعض منظري هذا التيار على خطاب التأسيس و على المفاهيم المركزية للإيديولوجية و الخطاب السلفي الجهادي، إن هذا الموضوع شغل حيزا كبيرا من الاهتمام و قد تم تصنيف هذه الدراسات إلى عدة تصنيفات، فقد صنفها عبد الغني عماد إلى ثلاثة أصناف، الصنف الأول هو استمرار لتقليد عريق و معقد مما سمي دراسات الشرق ثم دراسات الشرق الأوسط، الصنف الثاني إيديولوجي الطابع يرتبط بإنتاج هذه التيارات ذاتها لتاريخها، الصنف الثالث يأخذ طابعا سياسويا[1].

[1] عبد الغني عماد، المقدمة، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ط 1م1، ص 15.

لكننا نرى أن هذا التصنيف فيه تبسيط و اختزال لهذه الدراسات، فالدراسات الأكاديمية منها لم تقتصر على المستشرقين بل كانت هناك دراسات أكاديمية عربية حول هذه الظاهرة كدراسات ألبرت حوراني حول الفكر العربي في عصر النهضة أو دراسة سعيد بنسعيد العلوي في أصول الفكر السلفي في المغرب و غيرها من عشرات الدراسات.

إن سؤال الانطلاق لهذه المذكرة يدور حول مفهوم الخطاب السلفي الجهادي و أثر المراجعات عليه؟

لكن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو ما علاقة دراسة الخطاب السلفي الجهادي بعلم اجتماع الجريمة؟ إن علم اجتماع الجريمة كما تظهره تسميته هو فرع من علم الاجتماع موضوعه دراسة الظاهرة الإجرامية دراسة سوسيولوجية، فهل يعتبر الخطاب السلفي الجهادي ظاهرة إجرامية؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب أن نتفق بأن من يجرم ظاهرة ما هو التشريع الجزائي و قوانينه الخاصة، فهل يعتبر التشريع الجزائي الخطاب السلفي الجهادي جريمة؟

إنه بالرجوع إلى نصوص التشريع الجزائي نجد أن المادة 41 من قانون العقوبات الجزائري تنص على ما يلي "يعتبر فاعلا كل من ساهم مساهمة مباشرة أو حرض على ارتكاب الفعل بالهبة أو الوعد أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو الولاية أو التحايل أو التدليس الإجرامي"، كما تنص المادة 87 مكرر من نفس القانون "يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية و استقرار المؤسسات و سيرها العادي..." و تنص المادة 87 مكرر 4 "يعاقب بالسجن المؤقت من 5 سنوات إلى 10 سنوات و بغرامة مالية من 100 ألف دج إلى 500 ألف دج، كل من يشيد بالأفعال المذكورة في المادة 87 مكرر أعلاه أو يشجعها أو يمولها بأية وسيلة كانت"، و تعاقب المادة 87 مكرر 5 بعقوبة جنائية كل من يعيد عمدا طبع أو نشر الوثائق أو المطبوعات أو التسجيلات التي تشيد بالأفعال المذكورة في هذا القسم.

و بإسقاط هذه النصوص على الخطاب السلفي الجهادي نجد أنفسنا أمام جناية التحريض و الإشادة بأعمال إرهابية طبقا لنصوص المواد المذكورة أعلاه، فيتعلق الأمر إذن بظاهرة إجرامية وصفها القانوني جناية و عقوبتها من 5 سنوات سجن إلى 10 سنوات و غرامة من 100 ألف دج إلى 500 ألف دج، فيدخل هذا الموضوع ضمن اهتمام علم اجتماع الجريمة.

هذا عن الخطاب السلفي الجهادي، فماذا عن مراجعاته؟ إن المراجعات باعتبارها نقدا ذاتيا من طرف بعض قيادات هذه الجماعات أو منظريها قد تدخل ضمن إطار العدول عن الجريمة أو الحث عن عدم ارتكابها و بالتالي تكون هي أيضا موضوعا لعلم اجتماع الجريمة.

السؤال الآخر الذي يتبادر إلى الأذهان هو لماذا تم اختيار موضوع خارج إطار المجتمع الجزائري؟ يعود هذا الاختيار لسببين اثنين، أولهما قانوني و ثانيهما يتعلق بطبيعة موضوع البحث، السبب القانوني يعود إلى نص المادة 46 من الأمر 01/06 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم و المصالحة الوطنية و التي تنص على ما يلي "يعاقب بالحبس من 3 سنوات إلى 5 سنوات و بغرامة من 250 ألف إلى 500 ألف دج كل من يستعمل، من خلال تصريحاته أو كتاباته أو أي عمل آخر، جراح المأساة الوطنية أو يعتد بها للمساس بالمؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أو لإضعاف الدولة أو للإضرار بكرامة أعوانها الذين خدموها بشرف أو لتشويه سمعة الجزائر في المحافل الدولية، و تباشر النيابة العامة المتابعات الجزائية تلقائيا"

إذن أي اقتراب من هذا الموضوع في المجتمع الجزائري قد يشكل جنحة مشار إليها في المادة 46 أعلاه، السبب الثاني يتعلق بطبيعة موضوع البحث و باستحالة البحث الميداني

في هذا الموضوع في الجزائر و في غيرها من البلدان [1] و يعود ذلك لصعوبة الوصول إلى المعلومة سواء من خلال الوثائق الرسمية التي تقع تحت طائلة السر المهني و سرية التحقيق أو حتى عن طريق جمعها من طرف الباحث باستعمال المقابلة أو الاستمارة نظرا لخطورتها الأمنية.

ثانيا: الإشكالية: إن الإشكالية أو الإطار النظري المقترح لمقاربة هذا الموضوع يتمثل أساسا في مقاربة سوسيوتاريخية و بنيوية لنشأة و نضوج الخطاب السلفي الجهادي من خلال توضيح صيرورته التاريخية و المؤثرات السوسيولوجية و الجيوسياسية التي ساهمت في ظهوره و نضجه مع مقاربة بنيوية لنسقه الإيديولوجي الذي يعد الخطاب مجسدا له، هذه المقاربة البنيوية سنستعملها أيضا في تحليل بنية المراجعات داخل هذا الخطاب مع استعمال تقنية تحليل الخطاب الكيفي في دراسة إحدى هذه المراجعات و هي مراجعات فقيه القاعدة سيد إمام الشريف و المسماة وثيقة ترشيد العمل الجهادي، إن هدف هذه المقاربة هو تفكيك بنية هذا الخطاب و معرفة أثر المراجعات عليه.

ثالثا: نموذج التحليل: إن نموذج التحليل بني على المقاربة النظرية السالفة الذكر و لكن لابد منهجيا من تحديد بعض المصطلحات الواردة في هذه المذكرة و الفرضية المقترحة للإجابة عن سؤال الانطلاق.

أ-تحديد المصطلحات: إن أهم المصطلحات المذكورة في هذه المذكرة تتمثل في الخطاب السلفي و المراجعات.

الخطاب في مفهوم هذه الدراسة هو كل نطق أو كتابة تحمل وجهة نظر محددة من المتكلم أو الكاتب و تفترض فيه التأثير على السامع أو القارئ مع الأخذ بعين الاعتبار مجمل الظروف و الممارسات التي تم فيها، أما الخطاب السلفي فهو جزء من الخطاب الإسلاموي

[1] أنظر حول الصعوبات التي تواجه الباحث في دراسة هذا الموضوع، عبد الحكيم أبو اللوز، الحركات السلفية في المغرب، بحث أنثروبولوجي سوسيولوجي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2013، ص 13 و 14.

و الذي يعتبر عين هذا الفكر مجسدا في نص مكتوب موجه إلى قارئ و هو في النهاية نتاج الكاتب و القارئ، و يحمل مضمون رسالة موجهة إلى جمهور مستهدف يستند أساسا إلى مرجعية إسلامية هي الكتاب و السنة و يتشكل في النهاية على ضوء فهم الجمهور و تلقيه لمضمون هذه الرسالة، أما المراجعات فهي عبارة عن مواقف صدرت عن بعض قيادات الجماعات السلفية الجهادية ظهرت من خلال كتابتهم بداية من تسعينيات القرن الماضي عبـروا فيهـا عن إعادة نظر في بعض مواقفهم و آرائهم السابقة.

ب-الفرضية: سننطلق في مقاربة هذا الموضوع من فرضية واحدة هي اعتبار هذا الخطاب السلفي الجهادي مجسدا للإيديولوجيا السلفية الجهادية و التي تشكلت كظاهرة في سياق سوسيولوجي و جيوسياسي بلغت معه مرحلة النضوج ثم جاءت المراجعات و التي لم تؤد إلى خلخلة البنية المفاهمية لهذا الخطاب السلفي الجهادي، بل هي عملية "ترشيد" بنيت على إعادة النظر في تصور بعض منظريها للواقع و الذي أثر على تصورهم لملائمة الجهاد لهذه المرحلة.

رابعا: الخطة المقترحة: إن الخطة المقترحة لدراسة هذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

-مقدمـة

-الفصل الأول: الخطاب السلفي الجهادي (التأسيس و النضوج)

*المبحث الأول: الخطاب السلفي الجهادي (مدخل سوسيوتاريخي)

*المبحث الثاني: الخطاب السلفي الجهادي (مدخل اصطلاحي)

-الفصل الثاني: الخطاب السلفي الجهادي (المراجعات)

*المبحث الأول: المراجعات (مدخل تاريخي)

*المبحث الثاني: مراجعات سيد إمام الشريف

-خاتمـة

الفصل الأول

الخطاب السلفي الجهادي: التأسيس و النضـوج

تمهيد:

إن تفكيك الخطاب السلفي الجهادي يقتضي الإحاطة بصيرورته التاريخية و بنيته المفاهيمية و الشروط التاريخية والاجتماعية التي ساهمت في تأسيسه و نضجه، وهذا وفاءا لمقاربتنا التاريخية و البنيوية لهذا الخطاب.

فما هي الصيرورة السوسيوتاريخية المصاحبة لظهور هذا الخطاب؟ و ما هي بنيته؟

المبحث الأول: الخطاب السلفي الجهادي: مدخل سوسيوتاريخي.

قبل الغوص في الصيرورة السوسيوتاريخية لنشأة هذا الخطاب لابد بداية أن نحدد مفهومه، و المقصود به عند أدعيائه أو الدارسين له.

1)الخطاب السلفي الجهادي: المفهوم

الخطاب في مفهوم هذه الدراسة هو "كل نطق أو كتابة تحمل وجهة نظر محددة من المتكلم أو الكاتب و يفترض فيه التأثير على السامع أو القارئ مع الأخذ بعين الإعتبار مجمل الظروف و الممارسات التي تم فيها[1]

أما الخطاب السلفي فهو جزء من الخطاب الإسلاموي، الذي يعتبر "عين هذا الفكر مجسدا في نص مكتوب موجه إلى قارئ وهو في النهاية نتاج الكاتب و القارئ ... وهو الذي يحمل مضمون رسالة موجهة إلى جمهور مستهدف من المتلقين يستند أساسا إلى مرجعية إسلامية (الكتاب و السنة) أو إلى أي من الفروع الأخرى، سواء أنتج هذا الخطاب من طرف جماعة، مؤسسة أو أفراد بهدف صياغة حلول لإشكالات الواقع على أساس الدين، الأدق اليوم هو الحديث عن خطابات إسلامية و ليس خطابا واحدا [2].

---

[1] محمد حافظ دياب، سيد قطب، الخطاب و الأيديولوجية، موفم للنشر، 1991، ص 7.

[2] عبد الغني عماد، المفاهيم والأفكار و العقائد المحورية للحركات الإسلامية، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1/م1 بيروت 2013 ص 93.

إن الإسلام واحد ، يتجسد في نصوص الكتاب و السنة، لكن الخطاب الإسلاموي متعدد يعكس تفسيرات متباينة لهذه النصوص و هذا التباين في التأويل يعبر عن اختلاف الوضعيات و الآمال لفئات إجتماعية تتخذ من النص المقدس أساسا لشرعيتها و قيمها و مصدرا لتصوراتها و محفزا لإرادتها و سندا لممارستها، فالإسلاموية هي تصور إجتماعي و إرادة إيديولوجية فهي" نظرة إلى العالم، لها بعدين معرفي و أخلاقي يحمل في طياته مشروع مطابقة الحياة الدنيوية التي قهقرها الزمن مع المعيار الديني الذي يضمن السعادة في الأرض و النجاة في الآخرة[1]، و هي (الإسلاموية) كتصور إجتماعي كاشفة عن ثقافة مرتبطة بنموذج معياري للدين يفترض أنها تضمنه إذا احترمت و هذا في ظروف تاريخية و اجتماعية من الإحباط إلى الإنتقام السياسي.

إن مقاربة الخطاب الإسلاموي عموما و الخطاب السلفي الجهادي خصوصا كتصور إجتماعي مهم جدا، لأن الواقع مبني اجتماعيا و يتجسد هذا البناء الاجتماعي في شكل من أشكاله كخطاب، و هذا البناء الاجتماعي للواقع أساسه التصورات التي عن طريقها يؤثر الإنسان على العالم[2].

ففي إطار هذا الخطاب الإسلاموي، ماهو مفهوم الخطاب السلفي الجهادي؟ فبعد إشارتنا إلى مفهوم الخطاب و لتحديد معنى الخطاب السلفي الجهادي، لابد أن نحدد قبليا مفهوم السلفية التي أضيف إليها وصف "الجهادية" السلفية لغة هي نسبة إلى السلف أو إلى المتقدمين، أما المفهوم الإسلامي الشائع، فهي الإقتداء بالسلف الصالح و اتخاذهم قدوة و نموذجا في الحاضر، و هم أهل القرون الثلاثة الأولى من عمر الأمة الإسلامية، إن التطور التاريخي ساهم في ميلاد سلفيات متعددة ففي القرن 9 ميلادي برز أحمد بن حنبل و ظهور تيار علم الحديث في مواجهة المتكلمين و خصوصا المعتزلة التي برزت كتيار

[1] Lahouari Addi, Le nationalisme arabe radical et l'islamisme politique, produits contradictoires de la modernité , ED/ Barzakh, Alger, 2017 p 139

[2] Reiner Keller « le néo-tribalisme et les dynamiques discursives de l'imaginaire, société 2008/2 (n° 100) , pp 45-51.

تقوى في عهد الخليفة "المأمون" و تعرض بن حنبل إلى محنة "خلق القرآن" ثم جاء إبن تيمية ليواصل نفس التوجه، و مع محمد بن عبد الوهاب انطلقت الموجة الثالثة للسلفية لتتراجع السلفية خلال بروز الدولة الوطنية و تظهر مرة أخرى مع هزيمة 1967 و تنقسم السلفية إلى عدة تيارات منها:

أ)السلفية الجامية: ولدت بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة لذا توصف أحيانا بسلفية المدينة أو السلفية المدخلية ولدت على يد "محمد أمان الجامي" الذي كان يدرس هناك ، و ظهرت كرد فعل على السلفية السرورية التي مثلت هجوما نظريا و عمليا لأدبيات الإسلام السياسي المشرقي على السلفية، حين رفضت الاستعانة بالأجانب لتحرير الكويت فيما رأت الجامية أن هذا يعد خروجا على طاعة ولي الأمر، و تتميز الجامية باعتمادها منهج "الجرح و التعديل[1] تجاه خصومها من الجماعات الأخرى، و بهذا تميزت كتابات كبار منظريها و منهم "ربيع المدخلي" و "مقبل بن هادي الوادعي" و "محمود الحداد" في تعرية خصومها و رفض أطروحات خصومها حول "التنظيم الحزبي" و "إقامة دولة الإسلام" و أن هذه الجماعات ما هي إلا دعوات باطل في مقابل دعوة الحق التي هي دعوة الجامية[2]، و هذه السلفية هي خليط بين أفكار المحدث "ناصر الدين الألباني" و الداعية اليمني "مقبل الوادعي"، و هذا التيار له حضور في عدد من الدول العربية خصوصا مصر، الجزائر و الأردن.

ب) السلفية السرورية: هو تيار ينسب إلى القيادي الإخواني السوري السابق "محمد سرور زين العابدين بن نايف" وتسمى أحيانا بالسلفية الحركية، و جمعت بين التصورات "القطبية" "المودودية" العقدية حول "الحاكمية" و "الجاهلية" و الأسس العقدية و الفقهية و المنهجية للسلفية الوهابية، لكن السرورية لم تفعل مقولة "الجهاد" و من أبرز وجوه هذا

[1] هو علم من علوم الحديث يدرس رجال السند لمعرفة الصحيح من الحسن من الضعيف في الحديث.

[2] عبد الغني عماد ، المرجع نفسه ص 98.

التيار دعاة كبار مثل "سفر الحوالي" "ناصر العمر" "سلمان العودة" و "عائض القرني" و غيرهم، وتنتقد السرورية السلفية التقليدية الوهابية و تصف أتباعها بأتباع الإسلام "القشري" دون النظر إلى جوهر الأمور كالحكم و الدولة و مع هذا فليس هناك تطابق بين السلفية السرورية و السلفية الجهادية، لكن العديد من رموز السلفية الجهادية مروا عبر السرورية، كما أن السلفية الجهادية وتنظم "القاعدة" في السعودية خرجا من رحم السرورية خصوصا من خلال موقفها من حرب الخليج الثانية سنة 1990 [1].

ج)السلفية العلمية أو الألبانية: هي تصنف في سياق التيار السلفي المحافظ التقليدي و هي ترفض الحزبية و تعتبرها بدعة، و تهدف إلى تطبيق الشريعة بطريقة غير مباشرة عن طريق الدعوة السلمية دون إنكار شرعية الحاكم و تعتبره ولي الأمر مؤسس هذا التيار هو "ناصر الدين الألباني" (1914م-1999م)[2].

د)السلفية الجهادية: تشير السلفية الجهادية إلى العقيدة السلفية كأصل اعتقادي و طريقة استدلالية و إلى المنهج الجهادي كمنهج تغييري، و هي عند أصحابها "السلفية الحقة" و "الفرقة الناجية" و "الفرقة المنصورة" و أرادت الجماعات الجهادية من وراء إطلاق تسمية "السلفية الجهادية" على مرجعيتها و إطارها الفكري أن تتمايز عن الجماعات الأخرى كالإخوان المسلمين الذين اتهمتهم بإهما ل عقيدة السلف، و عن السلفية التقليدية التي ركزت فقط على محاربة البدع و الشرك كالألبانية" و "الجامية" وحتى "السرورية"[3] و لكن ما يميز السلفية الجهادية عن غيرها من السلفيات ليس إعلانها جاهلية المجتمعات و كفر النظم التي لا تحكم بما أنزل الله فقط بل إعلانها الصريح أن الجهاد هو السبيل الأوحد للتغير، لذلك ترفض أي طريق آخر لإقامة الخلافة الإسلامية كالدخول إلى البرلمان و

[1] هاني نسيرة، "السلفية الجهادية" و "تنظيم القاعدة"، المنطلقات الفكرية و المرجعيات الفقهية، في الحركات الإسلامية في الوطن العربي، المرجع السابق م2 ص 1215.

[2] عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص 99.

[3] هاني نسيرة، المرجع السابق، ص 1214.

اعتماد منهج التربية و التثقيف أو الثورة الجماهيرية و هذا المنهج المسلح حسبهم لا حيدة عنه إلى الوسائل السلمية الأخرى لأنه حكم شرعي وقع بالنص و الإجماع.

و من أبرز منظري هذا التيار "أبو محمد المقدسي" و "أبو بكر ناجي" و كتب "سيد إمام الشريف" التي كانت تدرس قبل مراجعاته[1] .

2)الخطاب السلفي الجهادي: النشأة

إن الخطاب السلفي الجهادي كمجسد لبعض جوانب الظاهرة السلفية الجهادية و كأي ظاهرة اجتماعية أو أي تيار إيديولوجي يصعب تحديد تاريخ ثابت لنشأته ما يمكن القيام به في الواقع البحثي الراهن هو محاولة تجميع المؤشرات الدالة على ظهور هذا الخطاب كمعبر عن هذا التيار الأيديولوجي داخل التيار الإسلاموي بشكل عام مع ربط هذا الظهور بالسياق الاجتماعي و الجيوسياسي المصاحب له و دون ادعاء العلمية في هذا الربط الذي يبقى مجرد مقاربة نظرية تحتاج إلى عمل أمبريقي يثبت صحتها من عدمه و هذا العمل الميداني غير متاح في الظروف الراهنة[2] .

إن السلفية الجهادية هي مرحلة متقدمة من السلفية التقليدية و يربط البعض بين هذه الأخيرة و بين حركة الإصلاح في القرن 19 الذي يعد محمد عبده من أبرز وجوهها و الذي وصف هو ذاته حركته بالسلفية، لكن هذا التيار له القليل من النقاط المشتركة مع السلفية فقد بحث عن إيجاد التوافق بين العقل و الوحي، فقد حاول تكييف الإسلام مع التطور الأوروبي،عن طريق ربط الصلة مع الروح المجددة التي تبناها النبي في عهده و روح "السلف الصالح" الذي قدم كتبرير لتغير تقليد ديني جامد، و قد تجسد فكره في كتابه الشهير "عقيدة التوحيد" و قد اتسم هذا الكتاب على حد تعبير الأستاذ الهواري عدي بالضغط الموجود بين قطب تيولوجي يقترض مفاهيمه و أصنافه من الفلسفة الكلاسيكية في العصر الوسيط و قطب ذي نزعة وضعية حجبه عقم الثقافة الكلاسيكية التقليدية المهيمنة

[1] عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص 98.

[2] لقد أشرنا في المقدمة إلى بعض صعوبات العمل الميداني في مثل هذه الموضوعات.

في المجتمعات الإسلامية و هذا المشروع الطموح أضعفته هذه الثنائية القطبية و انقسم تلامذته إلى تيارين متعارضين، عرف الأول بالحداثة العلمانية كلطفي السيد و سعد زعلول و غيرهم و الآخر بالحداثة الدينية كرشيد رضا و حسن البنا و غيرهم، و لم يكتب لهذا المشروع النجاح بسبب مقاومة المجتمع للنظرة الوضعية، فميثولوجيا القرون الوسطى التي تدرس من قبل "العلماء" بقيت هي المسيطرة، فسبب الفشل سوسيوتاريخي هو عدم وجود قوى اجتماعية داعمة لهذا المشروع[1].

أما السلفية التقليدية و على العكس من ذلك فتهدف إلى تكييف التطور مع الإسلام أو مع (فهمهم للإسلام) عن طريق الإعتماد على حرفية السلوك المفترض لأوائل المسلمين، فاللجوء إلى الأصل مركزي في كلا المنهجين، لكن بالنسبة لأحدهما العقل يجب أن يقدم و للأخر وجوب تقديم "النص" التيار الأول نشأ في الحواضر، في القاهرة، اسطنبول، بيروت، باريس، في مناخ من الحرية الثقافية استفاد منها مصلحو القرن 19، و الثاني فضل طغيان الحاكم الظالم على الفتنة و نشأ في بيئة بدوية، و تطور بتحالف الفقيه مع الولي، و السلفية تعرف نفسها بزعمها الحديث باسم المسلمين الأوائل، و هذا الزعم بتملك الأصل يعطيها سلطة رمزية معتبرة و هي "تحديد محتوى الإسلام و بالتالي توجيه سلوك المسلمين" و أن تكون سلفي هي طريقة للتموضع و وضع الآخرين في سلم من الامتياز الديني خارج العالم المدنس.

إن عوامل سوسيواقتصادية و سوسيو سياسية أثرت على هذه السلفية التقليدية، و دفعتها إلى التحول نحو السلفية الجهادية بداية من الطفرة البترولية لسنوات السبعينات في الخليج و خصوصا السعودية التي كانت لها آثار دينية و ثقافية بعيدة المدى فاستقطبت الإخوان المسلمين المصريين و السوريين الفارين من النظامين الناصري و البعثي الدين بلقائهم مع الأوساط الوهابية المحافظة نتج عنه "توهيب" الأوائل و تسييس نصف الشباب السعوديين

[1] الهواري عدي، الفراغات المعرفية في العلوم الإجتماعية العربية، الشيخ محمد عبده، النقلة "الإبستمية" المجهضة، مستقبل العلوم الإجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 بيروت، 2014 من ص 75 إلى 94.

الذين تأثروا ببعض الأفكار الإخوانية، و نتج عن هذه العلاقة الأيديولوجية سلفية سياسية و أخرى جهادية جسدت المعارضة للنظام السعودي خلال التسعينيات، كما كان لهذه الطفرة أثر خارجي بنشر المهاجرين العرب و الباكستانيين لهذا النوع من "الإسلام" داخل بلدانهم بعد عودتهم، عامل جيوسياسي آخر أثر على نمو هذا التيار هو هزيمة 1967 و فقد الثقة في الأنظمة الوطنية و طرح هذا التيار نفسه كبديل كغيره من التيارات داخل الحركة الإسلاموية[1].

كما أن هناك عامل سوسيولوجي أشار إليه الأنثرويولوجي البريطاني (Ernest Gellener 1925-1995) [2] هو التخلخل الناجم عن "برقرطة" الدولة و تحديث الإقتصاد كان له أثر إنتصار "إسلام مجرد" "نصي" على حساب الإسلام المحلي الشخصي للمجال الريفي، هذا الإسلام المجرد يتمثل في السلفية الوهابية.

خلال بداية الثمانينات كانت هناك ديناميكية جديدة فسرت تطور السلفية، فلمواجهة تحدي الثورة الإيرانية 1979، المؤسسة الدينية السعودية حمت نفسها بفتح مضادات طائفية و نشر " أحاديث" تشيطن الشيعة، و عملت على نشر "التسلف" خارج الإطار السعودي.

-عامل سوسيوسياسي آخر لعب دورا محوريا في بلورة السلفية الجهادية و هو الحرب الأفغانية و لقاء آخر في بشاور الباكستانية مع الإخواني الفلسطيني عبد الله عزام (1941-1989) و هو الذي أنشأ إنطلاقا من هذه المدينة أولى شبكات المتطوعين العرب و أدى إلى تسييس شباب الخليج المتأثرين بكاريزماه، و هذه الدعوة إلى الجهاد تحتاج إلى "شرعنة" عن طريق "الحديث" و جولات جمع التبرعات في إمارات الخليج تحتاج إلى تبني (هابيتوس) ديني متوافق مع الوهابية. إذن هذه السلفية الجهادية هي نتاج لقاء بين

---

1 Bernard Rougier, le salafisme : d'une pensée réformatrice à une interprétation guerrière, Moyen-Orient n33, Janvier, mars 2017

2 Bernard Rougier, ibid.

الإخوانية المتشددة (القطبية) و إعادة تفعيل الوهابية خارج رقابة المؤسسية الدينية السعودية[1] هذا الخليط أنتج مرة "السرورية" و مرة أخرى "السلفية الجهادية".

إن مخاض السلفية الجهادية كان في صفوف العرب الأفغان و بعد حرب الخليج الثانية 1990 و دعوة "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب" إلا أن البلورة الفعلية للسلفية الجهادية تمت مع تأسيس "تنظيم القاعدة" في فبراير 1998، و الاندماج بين السعوديين الأفغان ذوو التنشئة الوهابية و جماعة الجهاد المصرية ذات المشارب "القطبية" فنتج عن هذا الاندماج نظام فكري و أيديولوجي متمايز عن مكوناته السابقة[2].

إن الإرهاصات النظرية للسلفية الجهادية بدأت بسيطة مع كتاب "محمد عبد السلام فرج" "الفريضة الغائبة"، لكنها لم تنضج إلا في أوائل التسعينات مع الأفغان العرب و أثرت التجربة الأفغانية بعمق في "الجهاديين" و كانت السعودية نقطة عبور رئيسية لهم و تلقوا فيها تكوين إيديولوجي مشبع بالروح الحربية و زاد في حدته دخول القوات الأجنبية إلى السعودية في 1990.

-إن حضور سيد قطب في الخطاب الجهادي السلفي كان قويا في البداية لكنه تحول مع الأدلجة الوهابية إلى حضور رمزي دال على الصمود و المواجهة و ليس مرجعية في العقيدة و الفقه و لم تستلهم من أفكاره سوى فكرة "الحاكمية و الإنقلاب الإسلامي" التي سبقه إليهما المودودي و فيما يخص الموقف من "سيد قطب" تختلف السلفية التقليدية عن السلفية الجهادية إذ كفرته الأولى و دافعت عنه الثانية و أعطت تبريرات لفكره معتبرة أنه فكر أزمة.

من ناحية الخطاب السلفي الجهادي و إيديولوجيته فإن من أهم الكتب التأسيسية للسلفية الجهادية هو كتاب "عبد القادر بن عبد العزيز" المسمى "الجامع في طلب العلم الشريف" و

---

[1] Bernard rougier, ibid.

[2] هاني نسيرة، "السلفية الجهادية" و "تنظيم القاعدة" المنطلقات الفكرية و المرجعيات الفقهية، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، المرجع السابق، م2 ص 1225 إلى 1226.

الذي كان يدرس في معسكرات تنظيم القاعدة و صاحبه هو "أمير" جماعة الجهاد المصرية الأسبق و يتأسس هذا الكتاب على النظام السلفي التقليدي الحنبلي لكن مع الاحتفاظ بموقع مركزي لمقولتي "الحاكمية" و "الكفر بالطاغوت" و يأتي حضور سيد قطب ضئيلا بالنظر إلى حضور إبن تيمية، ابن القيم ، أبي جعفر الطحاوي، محمد بن عبد الوهاب و شيوخ الدعوة النجدية[1]. إن هذا المزيج بين العقيدة السلفية والحاكمة الجهادية القطبية تم بداية مع دخول "إبن تيمية" إلى النص الجهادي من خلال كتاب الفريضة الغائبة لمحمد عبد السلام فرج الذي أعدم في قضية اغتيال السادات في 1981، هذا الكتاب اكتفى مؤلفه بالتعليق فقط على نص ابن تيمية، و هو كتاب صغير تنشره مختلف مواقع تنظيم القاعدة و فيه يحضر ابن تيمية السلفي كرائد للفكرة الجهادية و محاربة الطاغوت، ثم دخل "سيد قطب" إلى النص السلفي الوهابي من خلال تبيئته بها في مرحلة تمهيدية هي مرحلة "السرورية" هذه الأخيرة لعبت دور الحلقة الوسطى بين السلفية التقليدية و السلفية الجهادية و إن وقفت هي ذاتها عند الحدود النظرية.

إن السلفية الجهادية بعد تبلورها كإيديولوجية قتال تعتمد على مرجعيات تبدأ بعلماء السلف المعتمد عليهم عندها و منهم (أمية بن عثمان الدمشقي، أبو جعفر الطحاوي، إبن بطة العكبري الحنبلي، إبن تيمية، إبن القيم الجوزية، إبن العز الحنفي صاحب شرح العقيدة الطحاوية، و من المعاصرين المفتي السعودي الراحل "محمد ابن ابراهيم آل الشيخ" الذي أفتى بكفر الأنظمة العلمانية الحاكمة في العالم العربي و تلميذه الراحل "حمود بن عقلا الشعيبي الخالدي" وأيدا تدمير طالبان لتماثيل بوذا، كما كفر الأخير عددا من الشخصيات السعودية منهم الكاتب "تركي الحمد" "فرحان المالكي" و المغني "عبد الله الرويشد".

و من بين المرجعيات التي ذكرها أيمن الظواهري في كتابه "التبرئة" ردا على وثيقة عبد القادر بن عبد العزيز نجد أحمد محمد شاكر و محمود محمد شاكر و هما مصريان أزهريان، حيث أفتى الأول بكفر الأنظمة غير الحاكمة بالشريعة و كفر القضاء والقضاة الوضعيين كما أفتى بجواز قتل المدنيين من الرجال و النساء الإنجليز أثناء المقاومة

[1] هاني نسيرة، المرجع السابق، ص 1229.

المصرية في قناة السويس، و من بين المرجعيات أيضا السلفيان المصريان محمد حامد الفقي مؤسس جماعة أنصار السنة و محمد خليل الهراس و ذكر الظواهري في التبرئة عن هذا الأخير بأنه شخصيا استفتاه في بيته بطنطا في حدود سنة 1974 تقريبا فأفتاه بردة النظام المصري و وجوب خلعه لمن يقدر عليه، و من المرجعيات السلفي السعودي "ناصر الفهد" الذي أفتى بتحريم الفضائيات حتى الدينية منها[1]، و ممن ذكرهم الظواهري في نفس الكتاب عمر عبد الرحمان مفتي الجماعة الإسلامية المصرية و الذي توفي في سجن بالولايات المتحدة الأمريكية في 2017، و أبو يوسف الموريتاني و هناك أجيال تالية منهم يوسف العييري مؤسس تنظيم القاعدة في جزيرة العرب و يلقب بالبتار و قتل فـي

أول عملية في سنة 2003 و منهم فارس آل شويل الزهراني الملقب بأبي جندل الأسدي و هو مؤلف كتاب (أسامة بن لادن مجدد الزمان و قاهر الأمريكان).

و لكن المرجعيات الأهم بقيت خارج السعودية ومنهم بشكل رئيس "عبد القادر بن عبد العزيز" و "أبو محمد المقدسي" و هو أستاذ "أبي مصعب الزرقاوي" و الأب الروحي لكثير من الجهاديين في الأردن، العراق و السعودية و من أخطر منظري القاعدة و أكثرهم إنتاجا، و من المرجعيات "عمر محمود عثمان أبو عمر" ويلقب بـ "أبي قتادة الفلسطيني" و درس الفقه و الشريعة بالأردن و هو حاليا معتقل بلندن و منهم "أبو بصير الطرسوسي" و اسمه الحقيقي "مصطفى عبد المنعم أبو حليمة" هو سوري يعيش في لندن، و منهم "أبو بكر الناجي" صاحب كتابي إدارة التوحش و الخونة و أيضا المغربي "محمد الفزاري المغربي" و "أبو المنذر الساعدي" أحد قادة الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا قبل مراجعاتها و "مصطفى دوركال" (أمير) الجماعة السلفية للدعوة و القتال في الجزائر و التي تحولت إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[2].

[1] هاني نسيرة، المرجع السابق، ص 1237.

[2] هاني نسيرة، المرجع ذاته، ص 1237 و ما بعدها.

و الآن وبعد المراجعات من طرف عدة جماعات جهادية أصبح تنظيم القاعدة و بعض الجهاديين يحصرون مرجعياتهم في القادة الميدانيين و في من مات لأنه حسبهم لا يؤمن فتنة حي.

هذا و إن الإحاطة بالخطاب السلفي الجهادي تقتضي إضافة إلى تحديد المفهوم و النشأة الإحاطة بمصطلحاته الأساسية و سماته.

المبحث الثاني:الخطاب السلفي الجهادي: مدخل اصطلاحي.

إن مقاربة الخطاب السلفي الجهادي مقاربة بنيوية تقتضي الإحاطة بمفاهيمه الأساسية و العلاقة الموجودة بين هذه المفاهيم و طبيعة تراتبيتها و ما يميزها عن الخطاب الإسلاموي بشكل عام و هذا ما يقتضي منهجيا الإشارة و لو باختصار لأهم مفاهيم الخطاب الإسلاموي.

1)الخطاب السلفي الجهادي: مصطلحاته.

قبل البدء في تحديد مفاهيم هذا الخطاب السلفي الجهادي لابد من الإشارة إلى مفاهيم الخطاب الإسلاموي الذي يعد الخطاب السلفي الجهادي جزءا منه.

أ)مفاهيم الخطاب الإسلاموي:

إن الخطاب الإسلاموي يتميز بمجموعة مفاهيم تكون بنيته الإيديولوجية و المعرفية و هي[1]:

*الأسلمة: و هي اجتهاد نظري يهدف إلى تحويل المفاهيم الأجنبية إلى مفاهيم "إسلامية" مثل الحقوق الشرعية و الشورى في مقابلة حقوق الإنسان و الديمقراطية، و تعتمد هذه الطريقة إلى إعادة تفسير المصطلح حسب الحاجة الوظيفية و الفكرية.

[1] عبد الغني عماد، المفاهيم و الأفكار و العقائد المحورية للحركات الإسلامية، المرجع السابق، م 1 ، من ص 73 إلى ص 116.

*التأويل: و هو عند علماء البلاغة نقل اللفظ من معنى إلى معنى آخر لعلاقة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، و نقل هذا إلى التفسير فقالوا التأويل هو صرف الآية عن ظاهرها إلى معنى تحتمله بشرط أن يكون المعنى المحتمل موافقا للكتاب و السنة.

*التترس: و هو موضوع طرح قديما في الفقه و كتب عنه الفقهاء حين صادفتهم ظاهرة احتفاظ الكفار بأسرى مسلمين و الاحتماء بهم كترس (أي دروع بشرية) للهجوم على المسلمين، فطرح السؤال هل يجوز قتل المسلمين المتترس بهم حتى لا يقع على المسلمين الآخرين الضرر؟ و كان الجواب الجواز إذا كانت المصلحة ضرورية كلية ومنهم القرطبي في كتابه الجامع لأحكام القرآن و ابن تيمية في مجموع الفتاوى إذ يقول:"لهذا اتفق الفقهاء على أنه إذا لم يكن دفع الضرر عن المسلمين إلا بما يفضي إلى قتل المتترس بهم جاز ذلك"، و سنتطرق إلى هذه المسألة المهمة بشيء من التفصيل لاحقا.

*التجديد: و هو الاحتفاظ بالقديم و ترميم ما بلي منه و إدخال التحسين عليه.

*التقليد: و حكمه عند الفقهاء الجواز، و هو نوعان تقليد مذموم فيه خلاف ما أنـزل الله و تقليد الأعداء أو تقليد من لا يعلم أو استمرار التقليد رغم ثبوت الحجة على عدم صحته، أما التقليد الواجب فهو تقليد العالم المجتهد، و أغلب الإسلامويين يشرعون تقليد النبي و الخليفتين الأول و الثاني عند "سيد قطب" و الخلفاء الأربعة عند "أبي الأعلى المودودي"، ومسألة التقليد فيها خلاف بين السنة و الشيعة فالسنة تجيز تقليد الميت بينما ترفض الشيعة ذلك.

*التوحيد: و عرفه الفقهاء بأنه (معرفة الله بالربوبية و الإقرار بالوحدانية و نفي الأنداد بالجملة)، وقد نشأت عدة مذاهب في التاريخ الإسلامي حول مفهوم التوحيد، و كانت السلفية التقليدية أكثر تشددا حول هذه المسألة منذ "محمد بن عبد الوهاب" من خلال التمييز

والتكامل المعرفي الذي يقيمه بين توحيد الألوهية[1] و توحيد الربوبية[2] و توحيد الأسماء و الصفات[3].

إن مفهوم التوحيد هذا دفع إلى التوسع في التكفير من خلال ما عرف عند السلفية الوهابية بنواقض الإسلام العشرة، و للسلفية الجهادية مفهومها الخاص للتوحيد و استخلصت منه آثار أخرى سنعرض لها لاحقا.

*الثورة: لقد أنتج الفقه التقليدي ما عرف بالأحكام السلطانية و هي تخص العلاقة مع الحاكم و بني على مبدأ السمع و الطاعة مهما كان ظلم الحكام و استبدادهم و حصر الإنكار عليهم في حالة واحدة و هي الكفر البواح و حدد هذا الفقه شروطا صعبــة لهذا الخروج، و هذا الخطاب أدى إلى ظهور اتجاهين الأول نحا نحو التطرف و العنف المسلح و الثاني نحو السمع و الطاعة و برزت مقولات منها (حاكم ظلوم خير من فتنة تدوم) عدا "إبن خلدون" الذي فسر الثورة على أساس نظريته في صراع العصبيات و أسس لمبدأ مهم في مقدمته و هو (الظلم مؤذن بخراب العمران).

*الجامعة الإسلامية: هو تيار فكري و سياسي هدف إلى توحيد العالم الإسلامي و النهوض به في ظل جامعة إسلامية، مع اختلاف الوسائل و المعطيات كالدعوة السنوسية و الوهابية و المهدية، و أبرز مظهر لهذا التوجه كان مع "جمال الدين الأفغاني" (1838م-1897م).

*الجاهلية: و هي الصفات المردولة التي كانت عليها الأمة قبل الإسلام من جهل بالله و رسوله و شرائع الدين و يرى "حسن البنا" (1906م-1949م) و "سيد قطب" (1906م-

[1] توحيد الألوهية: هو توحيد المؤمن لله بالأفعال و الأقوال أي أنه لا يشرك معه غيره من الأنداد و يتعلق بأفعال العباد.

[2] توحيد الربوبية: و هو توحيد الله توحيدا متعلقا بأفعاله فهو الخالق، المدبر، الرازق...إلخ و هذا التوحيد يشترك فيه حتى غير المسلمين ككفار قريش مثلا، و هو يتعلق بأفعال الله و هو اعتقادي.

[3] توحيد الأسماء و الصفات: أي يوصف الله و يسمى بما وصف و سمى به نفسه دون تكييف و لا تمثيل و لا تعطيل و لا تحريف.

1966م) بأن الغرب يعيش جاهلية مادية بتخليه عن المبادئ الأخلاقية و هذا ما تبناه " أبو الحسن الندوي" من خلال كتابه ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين؟و "أبو الأعلى المودودي" (1903م-1979م) الذي رأى أن الجاهلية استيقظت مع الأمويين واستمرت مع العباسيين و الأتراك الذين استوردوا فلسفة اليونان و أشاعوها بين المسلمين و وصف المجتمع (بالردة) و (الكفر) لكن دون إطلاق هذا الوصف على الأفراد.

*الجرح و التعديل: و هو علم من علوم الحديث يهدف إلى تمييز الصحيح من غير الصحيح من أحاديث النبي و تستعمله حاليا السلفية الجامية ضد خصومها.

*الجهاد: و حقيقته المبالغة و استفراغ الوسع في مدافعة العدو باليد أو اللسان و مشروعيته مستمدة من الكتاب و السنة و من شروطه الحرية و البلوغ و العقل و القدرة الجسدية و إذن الإمام و إذن الوالدين عدا حالة الضرورة القصوى و بعض الشروط من هذه مختلف حولها، و يقسم إلى جهاد الدفع و هو دفع الصائل أي العدو و هو فرض عين و جهاد الطلب و هو جهاد الابتداء و الغزو و هو فرض كفاية و لكل منهما أحكامه الشرعية و أي خلط بينهما يؤدي إلى اضطراب الحكم على كثير من المسائل، و بعض التنظيمات الإسلاموية اختارت مصطلح المقاومة و هو جهاد الدفع.

*الحدود: و هي عقوبات مقدرة بتقدير الشارع و إقامتها فرض على ولي الأمر و تطبق عن طريق القضاة، لكن بعض التيارات الإسلاموية استنادا إلى مبدأ الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ذهبت إلى تطبيقها بنفسها.

*الحسبة: هي وظيفة دينية أساسها الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و يذكر أن الخليفة عمر ابن الخطاب ولى امرأة تسمى "أم الشفاء" الحسبة على سوق من أسواق المدينة و بهذا كان أول محتسب ثم تحولت الحسبة إلى نظام متكامل فصار المحتسب ينادي الناس إلى صلاة الجمعة و يراقبهم عند أوقات الصلاة في الأسواق و يشرف على الجوامع و يأمر بتنظيفها و يشرف على أهل الذمة و على الحمامات و أصحاب المهن و يكافح الغش و يزيل كل ما يعيق المرور و يراقب النساء و يمنعهن من الجلوس على أبواب البيوت و يراقب طريقة سيرهن في الشوارع، و هذا ما تفعله بعض الحركات الإسلاموية.

*الحكم التكليفي: و هو خطاب الله الذي يقتضي طلب فعل من المكلف أو كفه عن الفعل أو الخيار بين الكف و الفعل و يقسم إلى الوجوب، الندب، التحريم، الكراهية و الإباحة.

*الخلافة: هو منصب سياسي وظيفته الدينية لا تتعدى المحافظة على الشرع و نشأ كضرورة فرضها واقع وفاة النبي بعد اجتماع السقيفة هذا النظام استمر إلى غاية سقوط الخلافة العثمانية في 1924 و أبرز تعريف لها هو تعريف "إبن خلدون" في المقدمة إذ يقول:(هي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين و سياسة الدنيا به) و إحياء الخلافة هدف مشترك لمختلف التيارات الإسلاموية.

*الردة: و هي التي وقعت بعد وفاة النبي في عهد الخليفة "أبي بكر" و تنقسم إلى نوعين، الردة عن الدين كردة "مسيلمة الكذاب" مدعي النبوة و "العنسي" باليمن و ردة فرقت بين الصلاة و الزكاة و منعت دفع الزكاة.

*الشورى: و طرحت إشكال تجديد الأصيل و تأصيل الجديد أي بين الشورى و الديمقراطية، هذه الأخيرة اختلفت التيارات الإسلاموية حولها بين اعتبارها كفرا و خصوصا من طرف السلفية بمختلف تياراتها و أبي الأعلى المودودي و سيد قطب و مؤيد لها كراشد الغنوشي في تونس و بين من ذهب إلى إيجاد مصطلح جديد كالشورقراطية لمحفوظ نحناح في الجزائر.

هذه هي أهم المفاهيم داخل الخطاب الإسلاموي و بقيت مفاهيم أخرى سنتطرق لها بدراسة المفاهيم المؤسسة للخطاب السلفي الجهادي و التي تميزه عن الخطاب الإسلاموي بشكل عام.

ب)البنية المفاهيمية للخطاب السلفي الجهادي:

و هي الأسس النظرية للسلفية الجهادية أي العناصر المفاهيمية المكونة لخطابها و إيديولوجيتها و العلاقات بينها و المميزة لنظامها المعرفي المتمايز عن رافديها السلفية التقليدية و القطبية، و هذا التمايز في النظام الإيديولوجي قد يفسر التمايز في الممارسة، و هو ما يجعلها مختلفة عن الحركات الإسلاموية الأخرى، فبينما كانت نشأة الإخوان

المسلمين مثلا انطلقت من مشكل سياسي هو غياب الخلافة بعد سقوط الخلافة العثمانية، و انطلقت السلفية التقليدية من أسئلة العقيدة في مواجهة المعتزلة في مرحلتها الأولى عند أحمد ابن حنبل أو مواجهة المتكلمين و الفلاسفة في موجتها الثانية مع ابن تيمية و من مواجهة الصوفية مع محمد بن عبد الوهاب مع الدعوة إلى إحياء المعتقد و علومه و خصوصا علوم الحديث.

إن السلفية الجهادية من خلال مفاهيمها التي سنتناولها مزجت بين إشكالات عقدية و سياسية، بين فكرتي التوحيد و الحاكمية، بين ابن تيمية و سيد قطب، و سنتناول أهم هذه المفاهيم.

توحيد الحاكمية: إن مفهوم التوحيد هو المفهوم المركزي في النظام السلفي عموما و كل المفاهيم الأخرى مرتبطة به أو ناتجة عنه، وما يميز هذا المفهوم في الخطاب السلفي الجهادي هو تماهيه مع مفهوم الحاكمية القطبي و يؤكد صحته عكس رأي أقطاب السلفية التقليدية التي ترفضه لعدم النص عليه في كتب العقيدة القديمة، بينما ركزت السلفية الجهادية على مركزية التوحيد و دمجت مفهوم الحاكمية ضمنه فكما يقول أبو محمد المقدسي (الحاكمية جزء أساسي من التوحيد و هو توحيد الألوهية)[1].

و ربطت السلفية الجهادية بين التوحيد و الجهاد إذ يقول عبد القادر بن عبد العزيز في كتابه العمدة في إعداد العدة(التوحيد غاية و الجهاد وسيلة تحقيقها)، و هذا ما ذكرته الجماعة السلفية للدعوة و القتال في الجزائر في ميثاقها في البند الأخير(... أن ثاني المقاصد بعد رضاء الله، هو إكراه الناس على الدين و لا يتحقق هذا المقصد العظيم إلا بدعوة الناس إلى تحقيق التوحيد بأنواعه الثلاثة)[2].

[1] هاني نسيرة، السلفية الجهادية و تنظيم القاعدة، المنطلقات الفكرية و المرجعيات الفقهية، المرجع السابق، ص 1243.

[2] هاني نسيرة، المرجع ذاته، ص 1243.

لقد ناقشنا سابقا مفهوم التوحيد عند السلفية عموما أما عن الحاكمية فهو مفهوم متعدد الأبعاد يتجلى سياسيا في رفض الحكم بغير ما أنزل الله و تكفير الحاكمين و القوانين الوضعية و يتجلى اجتماعيا في التصور الحاكمي للمجتمع الذي أصبحت تسكنه حسبهم ما سمي (الجاهلية الجديدة) و هذه الجاهلية من المفاهيم القطبية و تعني عنده كل انحراف عن منهج الإسلام سواء في الماضي أو الحاضر، أما الحاكمية فهي عند سيد قطب مسلمة تأتي من مقتضيات لا إله إلا الله فلا حاكمية إلا لله [1] و وهذه الفكرة سبق أن طرحها قبله المودودي و زادها قطب تشددا فالمودودي قبل حاكمية بشرية مقيدة فيما لا نص فيه و هذا لم يذكره سيد قطب و تستند حاكمية سيد قطب إلى العبودية لله وحده و التحرر من حاكمية البشر و سلطـة الطواغيت التي تشمل عنده كل الأنظمة.

إن عبارة الحاكمية هي من اختراع المودودي و هي حسب الباحـث الجزائــري الأستاذ الهواري عدي[2] ناتجة عن تفكير خاطئ و عدم الأخذ بعين الاعتبار التطور السيميائي لعبارة حكم و سيادة و هي ترجمة لـ souveraineté، و أن كلمة حكم تحيل إلى القضاء و أن القرآن في أكثر الآيات لم يتحدث عن حاكمية بل عن حكم، هذه العبارة ربطها المودودي بالحكومة و استعملها بطريقة لا زمنية رغم أن الحكم و التشريع لا ينفي سمو الله فحتى الرئيس الأمريكي يؤدي اليمين على الإنجيل، فالمودودي بهذا أعطى لمصطلح السيادة معنى يعطي لله السلطة السياسية و تسيير الدول (رئيس دولة)، و هذا الخطاب من المودودي فيه خلط بين النظام الطبيعي الذي تحكمه قواعد ثابتة و النظام الاجتماعي الذي يخضع لتغيرات تاريخية ، و مفهوم السيادة جديد يحتاج إلى كلمة جديدة.

إن هناك في الثقافة الإسلامية نظرة كلانية عن طريق براديغم يقوم على أن وظيفة المؤمن هي التوالد و احترام المعيار الديني و البحث عن النجاة في الآخرة و شكل هذا البراديغم القراءة الوحيدة الممكنة للقرآن و بنين مخيال المسلمين، هذا الإطار المعرفي بدأ يتشقق

[1] محمد حافظ دياب، سيد قطب، الخطاب و الإيديولوجيا، موفم للنشر 1991، ص 116.

[2] Lahouari Addi, op cit, p 205.

خلال القرن 19 و كانت الإجابات من خلال النهضة، القومية و الإسلاموية حاليا، فقد ترجم محمد عبده[1] مصطلح souveraineté بسيادة و هي حسبه لا تتعارض مع قدرة الله و بهذا المعنى المودودي متخلف بقرون عن محمد عبده.

غير بعيد عن هذه الفكرة يقول الباحث المغربي أحمد الريسوني: إن مفهوم الحاكمية يقوم على مغالطة كبيرة و أنه تتبع آيات الحاكمية أي التي جاءت على صيغة (إن الحكم إلا لله) فوجد أنها تتعلق بحكم الله للكون و ليس بحكمه للحكومات و الدول و هو الحكم الذي أوكله للبشر[2].

لكن ما يهمنا في هذا البحث ليس تقييم صحة أو خطأ مفهومهم للتوحيد و الحاكمية و ربطهم بينهما بل ما يهمنا هو تصورهم لهذا التوحيد و هذه الحاكمية و الآثار الناتجة عن هذا التصور و التي ترجمت من خلال تفسير حربي للنصوص الدينية و ما نتج عن هذا التفسير من ممارسات عنفية.

*دار الإسلام و دار الكفر: إن الخطاب السلفي الجهادي يتجاوز المفهوم التقليدي لدار الإسلام و دار الكفر و الذي يعني أن الأولى هي التي يكون أهلها مسلمون و الثانية أن يكون أهلها كافرون و يؤكد الخطاب السلفي الجهادي أن الحكم على الدار مرتبط بغلبة أحكام الإسلام عليها و لا اعتبار للأهل و دينهم، فكما يقول عبد القادر بن عبد العزيز و أبو محمد المقدسي و أبو جندل الأزدي: إن دار الإسلام يمكن أن تتحول إلى دار كفر متى غلبت فيها كلمة الكفر و حكمت شرائعه، و هذا هو المبرر الإيديولوجي لحرب الحكومات و المجتمعات في البلاد الإسلامية، كما يؤكد هذا الخطاب ألا دخل لديانة أكثرية السكان في الحكم على الدار و لا دخل لظهور شعائر الإسلام أو الكفر في ذلك، إذن العبرة في الحكم على الدار بالكفر أو الإسلام هي غلبة أحكام الإسلام عليها و لو كان أغلب السكان من الكفار و العكس.

---

[1] Lahouari Addi, ibid, p 217.

[2] نقلا عن هاني نسيرة، المرجع السابق، ص 1249.

من خلال ما تقدم نلاحظ الإرتباط بين مفهوم دار الإسلام و دار الكفر و مفهوم الحاكمية الذي يعد عندهم جزءا من توحيد الألوهية و هذا ما يؤكد طرحنا بمركزية مفهوم التوحيد في البنية المفاهيمية للخطاب السلفي الجهادي.

*الجهاد: لقد سبق لنا أن طرحنا سابقا مفهوم الجهاد عند التيار الإسلاموي بشكل عام و لكن مفهومه داخل الخطاب السلفي الجهادي يتمايز عن ذلك فهو هنا مرتبط بالتوحيد أيضا فإنما شرع الجهاد من أجل التوحيد حسبهم و يختلفون مع السلفية التقليدية في بعض شروطه و خصوصا في إلحاحهم على عدم وجوب إذن الحاكم متى وجب الجهاد كما يرفضون أي نقد لجهاد الطلب و حصر الجهاد في جهاد الدفع و يعتبرون ذلك إنكارا لمعلوم من الدين بالضرورة، بل يذهب أحد أقطاب هذا الخطاب فارس آل شويل الزهراني إلى القول: إن العلاقات الدولية في الإسلام لا تقوم إلا على قانون الحرب فالقتال واجب حتى يكون الدين كله لله[1].

*الولاء و البراء: هذا المفهوم من المشتركات بين خطاب السلفية الجهادية و السلفية السرورية و القطبية و هو أيضا مرتبط بمفهومهم للتوحيد، فالولاء هو موالاة المؤمنين و نصرتهم و البراء هو معاداة الكفار و التبرؤ منهم، لكن السلفية الجهادية لا تقف عند حدود الكراهية بل تصل إلى حد تكفير الأنظمة الحاكمة و وصفها بالطاغوت و نتج عنه رفض ما أسموه بالإرجاء العصري أي رفض التوقف عن تكفير الحكومات العربية المعاصرة.

إن الولاء و البراء من موجبات و لوازم التوحيد أيضا كما ربطت البراء بكل ما يعارض تصورها للشرع أو يعارضها (كطائفة منصورة).

*الكفر بالطاغوت: و هو مفهوم متداول في خطاب السلفية الجهادية و تقصره على الحكم بالقوانين الوضعية و الحاكمين بها.

*العدو القريب و العدو البعيد: العدو القريب و يقصد به الحكومات الإسلامية المعاصرة و العدو البعيد هو الغرب عموما و الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، و تكريس هذا

[1] هاني نسيرة، المرجع السابق، ص 1251.

التصور لم يتحقق إلا مع تنظيم الجهاد المصري الذي أسسه محمد عبد السلام فرج صاحب كتاب الفريضة الغائبة و يقصد بهذه الفريضة الجهاد و الذي أعلن هدفه بوضوح و هو قلب نظام حكم و قتل الرئيس المصري أنور السادات.

لكن البذرة الحقيقية لهذا المفهوم الجهادي ظهرت مع أول تنظيم جهادي في العالم و الذي أسسه المصري نبيل البرعي في 1958 و هو يبلغ من العمر 22 سنة هذا الأخير وجد كتابا يضم فتاوى ابن تيمية على سور الأزبكية بالقاهرة فأخذه و بنى على فتواه في أهل ماردين مفهوم العدو القريب و أسقطه على الحكومات المعاصرة و استخلص منه وجوب قتالهم.

إن أولوية قتال العدو القريب أو العدو البعيد هو ما يميز تنظيمات السلفية الجهادية عن تنظيم القاعدة لابن لادن، إذ يرى الأولون أولوية قتال العدو القريب بينما ترى القاعدة أولوية قتال العدو البعيد باعتباره سندا للعدو القريب.

إن محمد عبد السلام فرج هو مؤسس مفهوم العدو القريب من خلال كتابه الفريضة الغائبة و يرتبط مفهوم العدو القريب بمفهوم الدار المرتبط ذاته بمفهوم التوحيد، إذ يرى أن آية السيف و هي الآية الخامسة من سورة التوبة نسخت ما قبلها، و هو الذي كفر السادات بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد و أكد وجوب جهاد العدو القريب لإقامة الدولة الإسلامية لأن الخلافة حسبه واجبة و نواتها الدولة و ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

إن مفهوم العدو القريب تأسس على مفهوم الدار و خصوصا على فتوى ابن تيمية المسماة فتوى آهل ماردين عندما سئل عن هذه البلدة التي كان يحكمها المسلمون ثم حكمها التتار هل هي دار إسلام أم دار كفر؟ فكانت إجابته أن هذه مركب فيها المعنيان فهي ليست بمنزلة دار السلم و لا بمنزلة دار حرب بل يعامل فيها المسلم بما يستحقه و الكافر بما يستحقه، فهو هنا لا يكفر أهل الدار بل يكفر الدار و الحاكمين عليها، و هذا ما يميز الخطاب السلفي الجهادي عن جماعة التكفير و الهجرة التي تكفر الدار و أهلها و تؤثر العزلة عن المجتمع بينما تتوجه الأولى نحو الصدام مع العدو القريب.

و يسقط مفهوم العدو القريب على حكام العصر لأنهم حسبه ابتغوا غير الإسلام دينا بتطبيق شريعة غير شريعة محمد و لأنهم صنيعة الاستعمار و إن صاموا و صلوا فهم مرتدون و حكم المرتد أشد من حكم الكافر الأصلي لأن عقوبته حسب ابن تيمية هي القتل بكل حال و لا تضرب عليه الجزية، كما أن مذهب مالك و الشافعي و أحمد ابن حنبل بأنه لا يرث و لا يناكح و لا تؤكل ذبيحته بخلاف الكافر الأصلي، كما قارن بين كتاب لوزير التتار و كتابي السادات الإيخاء الديني و مجمع الأديان و رأى أن الأخير أي السادات أفظع و أجرم كما انتقد الحلول التي اقترحتها الجماعات الإسلاموية الأخرى كجماعة الإخوان المسلمين و جماعة التبليغ و الجمعية الشرعية و جماعة أنصار السنة المحمدية لأنها لا تؤدي حسبه إلى إقامة دولة الإسلام[1].

*الياسق: أو الياسة و هي قوانين كان يطبقها التتار فيما بينهم رغم إسلامهم و تقارن السلفية الجهادية بينها و بين القوانين الوضعية الحالية و تسميها بالياسق العصري.

من خلال فحص البنية المفاهيمية للخطاب السلفي عموما و الخطاب السلفي الجهادي خصوصا نلاحظ مركزية مفهومهم للتوحيد و تختلف السلفية الجهادية عن التقليدية في الآثار التي تستخلصها من هذا التصور لمفهوم التوحيد فهو الأساس الذي بنيت عليه المفاهيم الأخرى لهذا الخطاب، فالحكم بما أنزل الله عندهم هو جزء من توحيد الألوهية، و الولاء و البراء مرتبط بالإيمان و الكفر كما أن مفهوم الدار مرتبط بالأحكام التي تعلوها أي بتوحيد الألوهية و نفس الشيء بالنسبة لمفهوم الحاكمية القطبي الذي استعارته السلفية الجهادية من المودودي و سيد قطب و أعطته أساسا بربطه بالتوحيد كما أن الجهاد عندهم هو الوسيلة الوحيدة لإقامة الدين و التوحيد.

إذن نستخلص مما سبق أن البنية المفاهيمية لهذا الخطاب ناتجة عن تصور معين لمفهوم التوحيد و كل المفاهيم الأخرى إما هي ناتجة عنه أو وسيلة لتحقيقه.

2) الخطاب السلفي الجهادي: مميزاتـه.

[1] هذه الأفكار كلها مستقاة من كتاب عبد السلام فرج الفريضة الغائبة و الموجود على الشبكة.

إن الإيديولوجية السلفية الجهادية التي يعتبر الخطاب السلفي مجسدا لها تتميز بمميزات و خصائص تجعلها تختلف عن باقي الجماعات الإسلاموية سواء السلمية منها أو العنفية و سنعرض لأهم خصائص هذا الخطاب السلفي الجهادي و مميزات الممارسة الخطابية.

أ) خصائص الخطاب السلفي الجهادي: يختلف النظام الإيديولوجي للسلفية الجهادية عن غيره من باقي الحركات الإسلاموية و حتى عن السلفية التقليدية أو السرورية و يمكن جمع هذه السمات فيما يلي[1].

*الدمج بين تصورهم للتوحيد أو العقيدة السلفية كما ظهرت من خلال مدرسة ابن تيمية و التي فصَّلها و فعَّلها محمد بن عبد الوهاب و حاكمية المودودي و سيد قطب ذات الطبيعة الحدسية التي تعتمد النص دون الرجوع إلى تفسيراته السابقة.

*الدمج في أدبياتها بين جهاد العدو القريب (الأنظمة القطرية في العالم العربي و الإسلامي) و العدو البعيد كما ظهر في تجربة حرب أفغانستان ضد الإتحاد السوفياتي السابق و ضد الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا.

*استخدام نفس آليات الإسناد السلفي التقليدي مع تفسيرها تفسيرا حربيا و هذا ما يجعل السلفية الجهادية تتمايز عن السلفية التقليدية أو العلمية.

*استخدام بعض الوسائل التي استعملتها بعض التنظيمات الإسلاموية كالإخوان المسلمين من خلال كتابة المذكرات و سير (الشهداء) و طرح الإستراتيجيات و الرد على الانتقادات و التعاطي مع المستجدات المحلية و الدولية من خلال الكتب، الإصدارات، مواقع الإنترنت، الشرائط و الأحاديث عبر وسائل الإعلام.

*تقديم التوجه الجهادي على المنهج السلفي فقد تحالفت مع جهات تختلف معها في بعض الأمور كتحالفهم مع حركة طالبان الأفغانية و هي تختلف معهم من حيث العقيدة، فهذه الأخيرة عقيدتها ديوبندية ماتريدية[1]، و تختلف عن العقيدة السلفية.

[1] هاني نسيرة، المرجع السابق، ص 1219 و ما بعدها.

*تماهي المرجعيات النظرية و العملية، و لا يشترط في الأوائل الانتماء لتنظيمات القاعدة فنجد مرجعيات في المرحلة الأولى كأبي محمد المقدسي و عبد القادر بن عبد العزيز ثم مرجعيـة المرحلة الثانية كحمود العقلا الشعيبـي، ناصر الفهـد بجوارالقادة الميدانيين كابن لادن و الظواهري و الزرقاوي و أبي حمزة البغدادي، كما أن بعض القادة العمليين جمعوا بين النظري و العملي كالظواهري، يوسف العييري و أبي أنس الشامي، و تجدر الإشارة إلى أن هذا التماهي فكَّ ارتباطه بعد موجة المراجعات داخل السلفية الجهادية و سنعرض لهذا الأمر في الفصل اللاحق.

*الاكتفاء النظري: و هو القطيعة مع الآخرين فهم يرفضون كل تراث آخر و يعتبرونه ظلالا و كفرا، كما رفضوا الديمقراطية فأصدر أبو محمد المقدسي كتابا سماه (الديمقراطية دين، و من يبتغي غير الإسلام دينا فلن يقبل منه) و هذا ما أكده أبو بصير الطرسوسي في كتاب آخر، كما كتب منظر آخر للسلفية الجهادية و هو ناصر الفهد في تجريم مشاهدة الفضائيات و حتى الدينية منها، كما رفضوا مفهوم الحضارة الإسلامية لأنها حسبهم بنيت على تأويل بل ذهبوا إلى حد تكفير ابن رشد و ابن سينا، كما دعا أبو محمد المقدسي إلى هجر المدارس النظامية في كتاب سماه (إعداد القادة الفوارس لهجر فساد المدارس)، و هذا الموقف الأخير يقترب من موقف جماعة التكفير و الهجرة، كما أن موقفهم من الديمقراطية تتقاسمه معهم عدد من التنظيمات الإسلاموية كحزب التحرير الإسلامي.

*قيام هذا الخطاب على مسلمات لا تقبل النقاش بدعوى أن أساسها النص المقدس ثم بناء منطق صوري لها و استخلاص نتائج منها.

*تقديم هذا الخطاب لمشروع طوبوي جاهز يقوم على محاربة (الجاهلية) و إكراه الناس على التوحيد لإقامة (مجتمع إسلامي) حسب تصورهم.

---

[1] هي طائفة حنفية في الهند و باكستان و مدرسة أسست في ديوبند و هي بلدة في الهند في 1283 هـ و هم أحناف سنة صوفية و ماتريديون عقيدة نسبة إلى أبي منصور الماتريدي و ينتقدون إبن تيمية و ابن القيم الجوزية و محمد بن عبد الوهاب و هؤلاء مرجعيات السلفية.

ب) مميزات الممارسة الخطابية: و يمكن أن نوجزها فيما يلي:

*استعمال مقولات السلفية التقليدية كـ (الفرقة الناجية أو الفرقة المنصورة)، اعتماد أدبيات السياسة الشرعية و التي تبيح لجماعة ما القيام بدور (الإمارة) في حالة غياب الإمام الشرعي و يتجلى في بروز عبارة أمير و إمارة في خطابها.

*التشديد على منطق المؤامرة العالمية على الإسلام و المسلمين و يظهر هذا من خلال خطابها، و إن كان هذا المنطق ليس مقتصرا عليها بل موجودا في أغلب التيارات الإيديولوجية العربية.

*الاعتقاد بأبدية الصراع بين الإيمان و الكفر و يستعمل منظرو السلفية الجهادية مقولات كالصراع الأبدي بين الحق و الباطل أو بين الإسلام و سائر الأديان و الثقافات الأخرى، كما يوافقون على مقولات كصراع الحضارات و يعتبرونها سنة ربانية في التدافع بين (أهل الإيمان و أهل الكفر).

*استعمال مقولات تؤكد أن الجهاد هو القانون الوحيد للتعامل مع غير المسلمين حتى يسلموا و أنه ماض إلى يوم القيامة[1].

خلاصة الفصل الأول:

إن السلفية الجهادية هي الانتماء العقدي إلى ما يعتبره أدعياؤها (عقيدة سلفية) و هي الاعتقاد بأن منهج التغيير الوحيد هو المنهج (الجهادي) و أنها هي (الفرقة الناجية)، و أرادت هذه السلفية بهذا التجديد أن تتمايز عن التيارات الإسلاموية الأخرى سواء داخل السلفية ذاتها كالسلفيات المدخلية أو السرورية أو العلمية أو خارجها كالإخوان المسلمين أو حزب التحرير الإسلامي أو التكفير و الهجرة.

[1] هاني نسيرة، متاهة الحاكمية، أخطاء الجهاديين في فهم ابن تيمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 2015، ص 231.

إن السلفية الجهادية كإيديولوجيا و كخطاب ظهرت في سياق اجتماعي و جيوسياسي معين، فقد ظهرت بذورها الأولى مع تنظيم الجهاد المصري عندما اكتشف أحد مؤسسيه و هو محمد عبد السلام فرج ابن تيمية جهاديا و كتب كتابه (الفريضة الغائبة) و هو كتاب صغير عبارة عن تعليقات على فتاوى ابن تيمية التي قام بإسقاطها على الواقع المعيش في العالم العربي ثم تبلورت في الستينات و السبعينات من القرن الماضي و خصوصا بعد الطفرة البترولية في الخليج و السعودية خصوصا و استقبالها للإخوان المسلمين الفارين من القمع الناصري و البعثي في بلدانهم فالتقت الإخوانية القطبية مع السلفية التقليدية لتنتج تارة (السلفية السرورية) و تارة أخرى (السلفية الجهادية)، و تقوَّت هذه الإيديولوجيا بفعل آثار الثورة الخمينية في 1979 و حرب أفغانستان خلال ثمانينات القرن الماضي أين تشكل ما سمي (العرب الأفغان) حول القيادي الإخواني عبد الله عزام الذي يمثل التيار الجهادي داخل الإخوان المسليمن مع الوافدين من دول الخليج و شمال إفريقيا و المشبَّعين بالهابيتوس السلفي خصوصا السرورية و نتج عن هذا المزيج إيديولوجية قتال أساسها و تبريرها سلفي عقدي.

لقد انتقلت السلفية الجهادية نحو المرحلة العملية مع تأسيس تنظيم القاعدة بين تنظيم الجهاد المصري بقيادة أيمن الظواهري و أسامة بن لادن، و في إطار صيرورة النشأة و النضوج أنتجت هذه السلفية بنية إيديولوجية تقوم أساسا على مفهومها و تصورها للتوحيد و نتج عن هذا التصور مفاهيم فرعية أخرى استخلصت منه أو اعتبرت وسيلة ضرورية لتحقيقه.

بعد تبلور السلفية الجهادية كإيديولوجيا و كخطاب له بنيته المعرفية و مفاهيمه المؤسسة جاءت مرحلة ما سمي إعلاميا (بالمراجعات) قامت بها عدة تيارات داخل هذه السلفية، فهل أثرت هذه المراجعات على بنية هذا الخطاب و أدت إلى خلخلته أم هي عبارة عن عقلنة له دون إعادة النظر في بنيته المفاهيمية و الإيديولوجية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال الفصل القادم.

الفصـل الثانـي

الخطاب السلفي الجهادي : "المراجعات"

تمهيد:

إن "المراجعات" كما يطلق عليها إعلاميا أو "التراجعات" كما يطلق عليها معارضوها أو (الترشيد) كما يسميها بعض أصحابها، هي عبارة عن مواقف صدرت عن بعض قيادات الجماعات السلفية الجهادية ظهرت من خلال كتابات لهؤلاء منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، عبروا فيها عن إعادة نظر في بعض مواقفهم و آرائهم السابقة، و قد ظهرت هذه "المراجعات" بداية مع الجماعة الإسلامية المصرية ثم مراجعات تنظيم الجهاد المصري مع منظره الأول عبد القادر بن عبد العزيز و هذا الأخير يعتبر المنظر الجهادي الأول لهذا التنظيم و لتنظيم "القاعدة" و لمن يسمون بالعرب الأفغان و أخيرا الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية.

لقد عرضنا في الفصل الأول لنشأة الخطاب السلفي الجهادي و نضوجه و بنيته المفاهمية ثم جاءت هذه المراجعات بعد سنين طويلة من الصراع مع "العدو القريب" و "العدو البعيد" تميزت بأعمال عنف من جانب هذه الجماعات و قمع من طرف الأنظمة الوطنية، و كما تساءلنا في مقدمة هذا البحث عن أثر هذه "المراجعات" على البنية المفاهمية للخطاب السلفي الجهادي و هل أدت فعلا إلى خلخلته و نزع صفة "الجريمة" عنه كتحريض على أعمال إرهابية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذا الفصل الثاني و سنتطرق لمدخل تاريخي لهذه المراجعات ثم نحلل البنية المفاهمية لها و أثرها على الخطاب السلفي الجهادي و سنتطرق بالتحليل خصوصا لمراجعات "سيد إمام الشريف، يسبقه عرض تاريخي لمراجعات الجماعة الإسلامية المصرية و الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية.

المبحث الأول: "المراجعات" مدخل تاريخي

إن هذه المراجعات لم تأت طفرة واحدة بل هي كأي ظاهرة اجتماعية كانت نتيجة صيرورة سوسيوتاريخية تميزت بالعنف الكبير و بالصراع خصوصا مع الأنظمة الوطنية في العالمين العربي و الإسلامي، و سنتطرق في هذا المبحث "لمراجعات" جماعتين مهمتين

داخل هذا الخطاب الجهادي و هما "الجماعة الإسلامية المصرية" و "الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية".

1)مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية [1]:

لقد تأسست الجماعة الإسلامية في مصر في أوائل سبعينيات القرن الماضي على يد صلاح هاشم في جامعة أسيوط في منطقة الصعيد، و امتدت إلى معظم الجامعات المصرية، و ضمت هذه الجماعة من بين مؤسسيها شخصيات برزت فيما بعد منها أبو العلا ماضي، كرم زهري، عبد المنعم أبو الفتوح الذي ترشح للانتخابات الرئاسية المصرية لعام 2013 و هو موقوف حاليا، و عاصم عبد الماجد و أسامة حافظ و آخرين [2]، و في العام 1977 انضوى تحت لواء هذه الجماعة قادة الجماعة في الوجه البحري و منهم عصام العريان الذي أصبح من قيادات الإخوان المسلمين فيما بعد و هو موقوف حاليا، ركزت هذه الجماعة في بدايتها على السعي إلى تغيير ما اعتبرته منكرا باليَّد ففصلت بين الطلاب و الطالبات بالجامعات و تصدت لإقامة الحفلات الموسيقية داخلها ، و في بداية الثمانينات طَّورت هذه الجماعة معارضتها لنظام السادات و تحالفت مع تنظيم الجهاد الذي كان متواجدا بمحافظات الوجه البحري بهدف الإطاحة بنظامه، و في 1981/10/06 اغتالت مجموعة من الجماعة الإسلامية و تنظيم الجهاد بقيادة الملازم خالد الإسلامبولي السادات أثناء عرض عسكري سنوي بمناسبة حرب 1973، و بعد يومين من ذلك هاجم أعضاء الجناح العسكري للجماعة الإسلامية مديرية الأمن و مراكز الشرطة في أسيوط، و احتلوا المدينة في معركة عنيفة قتل فيها عدد كبير من أفراد الشرطة و القوات الخاصة و انتهت بالقبض على قادة الجماعة.

---

[1] رفعت السيد، الحركات و التنظيمات الإسلامية في مصر، في: الحركات الإسلامية في الوطن العربي، المرجع السابق، م2، من ص 1623 إلى ص 1629.

[2] رفعت السيد، المرجع نفسه، ص 1623.

في 1983 أفرج عن الآلاف من أعضائها من الصف الثاني و الثالث فعاودت نشاطها و توسعت و نقلت نشاطها إلى القاهرة و الإسكندرية، و يعود التحول في العلاقة بين نظام السادات و هذه الجماعات إلى 3 أحداث تاريخية و هي:

-ثورة الخميني في 1979 –اتفاقية كامب ديفيد لنفس السنة –استبدال اللائحة المنظمة للعمل الطلابي لسنة 1976 بأخرى في 1979، و تجسَّد هذا الخلاف مع خطاب السادات في 1979/02/28 و الذي أكد فيه " ألا دين في السياسة و لا سياسة في الدين"[1].

بين سنتي 1982-1993 قامت هذه الجماعة بتجميد أنشطة العنف، بسب توجه نظام مبارك آنذاك إلى خيار الحوار، لكن في أوت 1993 قتل المتحدث باسم هذه الجماعة و اسمه "علاء محي الدين" فأدى هذا إلى إطلاق موجة عنف جديدة بين نظام مبارك و هذه الجماعة أين ردَّت باغتيال رئيس مجلس النواب رفعت المحجوب، و محاولة اغتيال وزير الإعلام صفوت الشريف في 1993 و وزير الداخلية حسن الألفي و محاولة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق عاطف صدقي في ديسمبر 1993، و انتشر العنف ليشمل السياح، مؤسسات الدولة، الأقباط، إلى غاية حادثة الأقصر في 1997 و بعدها انحصرت أعمال العنف، تاريخيا بدأت هذه المراجعات من خلال ما سمي بالمبادرة الأولى في 1992 و التي لم تنجح لأنها لم تلق الإجماع داخل الجماعة كما لم يتحمس لها النظام المصري، المبادرة الثانية كانت في 1993 و جاءت نتيجة وساطة الشيخين الشعراوي، و محمد الغزالي و بعض العلماء و لكن لم يوافق عليها النظام المصري، المبادرة الثالثة كانت في 1996 و لم تلق ردًّا من السلطات، المبادرة الأهم كانت في 1997/07/05 أثناء نظر القضية العسكرية رقم 235 [2] تلا بيانها "أمير" الجماعة في أسوان ويسمى خالد إبراهيم و المتهم في نفس القضية، هذا البيان ذيل بتوقيع للقادة لإنهاء

[1] أحمد طه، المراجعات من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد، islammoasser-org، على الشبكة في 2009/09/01.

[2] هاني نسيرة، متاهة الحاكمية، المرجع السابق ص 287.

العنف التاريخي للجماعة و تضمن مبادرة لوقف العنف و كانت مفاجأة و اختلفت الردود بين مؤيَّد و مشكك و متريث.

هذه المبادرة وافقت عليها السلطات المصرية و سمحت بنشر 4 كتب منها ضمن سلسلة سميت "سلسلة تصحيح المفاهيم" و تم عرضها في معرض القاهرة الدولي للكتاب في سنة 2002 و في السنة الموالية أفرج عن كرم زهدي أمير مجلس شورى الجماعة، لكن بعد أشهر من هذه المراجعات و بالضبط في نوفمبر 1997 وقعت عملية الأقصر التي قتل فيها 57 سائح أجنبي من طرف عناصر هذه الجماعة، و قد أكد البعض أن أعضاء هذه الجماعة لم يكونوا على علم بمبادرة قادتهم .

إن سلسلة تصحيح المفاهيم نشرت في 4 كتب هي:

1-مبادرة إنهاء العنف رؤية شرعية و نظرة واقعية.

2-حرمت الغلو في الدين و تكفير المسلمين.

3-تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء.

4-النصح و التبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين.

و قبل هذه السلسلة كانت للجماعة مصادر مكتوبة توضح أفكارها و أهدافها و هي:

1- ميثاق العمل الإسلامي.

2-كتاب أصناف الحكام و أحكامهم لعمر عبد الرحمان.

3-بحث بعنوان "حكم قتال الطائفة الممتنعة عن شرائع الإسلام".

4-بحث بعنوان "حتمية المواجهة".

و خلاصة ما ورد في هذه المصادر هي:

1-تكفير الحاكم المبدَّل لشرع الله.

2- وجوب قتال الطائفة الممتنعة عن الإسلام.

3-تحريم دخول البرلمان و الأحزاب السياسية و وجوب العمل الجماعي.

ثم جاءت هذه المراجعات فما دوافعها؟، يقدم (ناجح إبراهيم) عضو مجلس شورى الجماعة مبررات هذه المراجعات و يحددها في 6 نقاط (1-إدراك الجماعة بأن الأعمال القتالية التي كانت تقوم بها أفضت إلى مفاسد عظيمة مثل توقف الدعوى إلى الله، امتلاء السجون بخيرة الشباب و تشريد الأسر و ضياع الأبناء، 2-إدراك الجماعة للخطر الناجم عن محاولات بسط نفوذ الحضارة الغربية على حساب الهوية الإسلامية، 3-الخطر الناجم عن سياسة حصار و استئصال الظاهرة الإسلامية، 4-ضرورة الوقوف في وجه رغبة إسرائيل في السيطرة على المنطقة و إضعاف مصر، 5-مواجهة محاولات بعض دوائر الأقباط في المهجر لتوظيف بعض الدوائر الخارجية للضغط على مصر و تحقيق بعض المكاسب غير المشروعة، 6-إدراك الجماعة لخطورة احتدام الصراع بين دعاة الفكرة الإسلامية و الفكرة العلمانية.

إن قارئ هذه الكتب التي أنتجت بمناسبة هذه المراجعات يلاحظ أنها تمحورت حول 3 محاور و هي: { 1-تصحيح المفاهيم خصوصا مفاهيم (الحاكمية، الغلو، التكفير و الجهاد)، 2-نقد أفكار و ممارسات تنظيم القاعدة في التفجيرات و العمليات الانتحارية، 3-التركيز على نقد قضية أحكام الدار المستخلصة من فتوى التتار لابن تيمية.

فيما يخص تصحيح المفاهيم أصدرت الجماعة سلسلة من 25 كتاب حتى وصلت إلى سلسلة تجديدية بعنوان الإسلام في القرن 20، اهتمت فيها بأطروحات تجديد الخطاب الديني والموقف من المواثيق الدولية و الدولة الحديثة[1].

ففيما يخص مفهوم القتال فقد وضعت له 10 موانع هي: (1-القتال شرَّع لتحقيق مصلحة مشروعة و إذا غلب على الظن عدم تحقيقها فهو ممنوع، 2-إذا تعارض القتال مع هداية

[1] هاني نسيرة، ا لمرجع نفسه، ص 289.

الخلق لأن الحكمة من إرسال الرسل هي هداية الخلق، 3-العجز و عدم القدرة، 4-ألا يتحقق شيء سوى هلاك الطائفة الداعية، 5-وجود مسلم في صفوف المشركين، و بقية الموانع تتعلق بأهل الذمة الذين دفعوا الجزية و عقد لهم عقد ذمة، كما أكدت الجماعة أن الجهاد هو وسيلة و ليس غاية، و تناولوا موضوع السياح و اعتبروا أن لهم عقد أمان يحرَّم قتلهم.

-فيما يخص التكفير فقد نظروا إلى آثاره التي تؤدي إلى حلِّ الدم و المال و العرض و دعوا إلى التفريق بين الإسلام و الإيمان و بيان الحد الأدنى من الإيمان و إلى التمييز بين الموالاة الظاهرة التي لا تخرج من الملة و الموالاة الباطنة التي تخرج منها.

فيما يخص مفهوم الحاكمية، لقد خصصت كتابا من تأليف ناجح إبراهيم لتصحيحه ولإعادة فهم أحكام الديار، كما خصصت جزءا من إصداراتها لنقد أفكار "القاعدة" و ممارساتها و لكن في أدب و دون تكفير، كما انتقدوا تفجيرات الدار البيضاء المغربية في 2003 على أساس "فقه المآلات و النتائج".

خلاصة مفهومهم للجهاد أنه فريضة ماضية إلى يوم القيامة لكن له ضوابط، كما تطرقوا لفتوى ابن تيمية حول التترس و انتقدوا فهم "السلفية الجهادية" لها مؤكدين أنها عند صاحبها مشروطة بخوف الضرر على المسلمين إذا لم يقاتلوا و شرط وجود قصدية التترس لا اختلاط المسلمين بغيرهم، و أن تكون في وقت الحرب لا السلم، و شرط ضمان النصر و هزيمة العدو، و مع كل هذه الشروط تبقى –حسبهم- فتوى ابن تيمية تقديرية لا نص فيها.

أما عن نقد ممارسات تنظيم القاعدة فقد رأت هذه الجماعة أن لديها خللا في فهم الواقع و خصوصا في تقدير قدرات الأمة و قدرات الخصوم فوضعت أهدافا مستحيلة التطبيق كخروج القوات الأمريكية من الخليج و من العالم الإسلامي و إجبارها على تبني مطالب "القاعدة" من كشمير إلى فلسطين و على عدم دعم الأنظمة.

يمكننا من خلال ما تقدم أن نلخص أهم ما جاءت به هذه المراجعات فيما يلي:

1-أن الجهاد غير مطلوب في الظروف الراهنة بسند من الشرع و أن إعلانه يناقض الشرع لوجود موانع له.

2-الجهاد ليس هدفا في ذاته بل هو وسيلة لتحقيق الدين فإذا تحققت الغاية دونه كان ممنوعا.

3-لا تكفير للحاكم و لا للمحكوم إلا بتحقيق الحجة على كفره من خلال ثبوت شروط التكفير و انتفاء موانعه.

4-الحسبة كفريضة عظمى يجب ضبطها بضوابط الإخلاص و البعد عن سوء الظن و عدم التجسس و ستر صاحب المعصية و ألا يترتب عنها ضرر و لا ضرار و ألا يحمل الناس على مذهب المحتسب.

إن تحليلنا لهذه المراجعات يبين أنها أسست شرعا على "فقه المقاصد" الذي كان قد وضع أسسه الإمام الشاطبي المتوفي سنة 790 هـ في كتابه الموافقات في أصول الأحكام، و على فقه المآلات و النتائج، أما فيما يخص المفهوم الأساس الذي تقوم عليه إيديولوجيا و خطاب السلفية الجهادية و هو "التوحيد" و خصوصا "توحيد الألوهية" و ما رتبت عليه من آثار فإنها لم تتراجع عنه بل وضعت ضوابط للتكفير و ربطته بثبوت الحجة على الكفر، أما عن موانع الجهاد فقد بنيت في أغلبها على فقه المآلات و النتائج و ربطت منعه بالضرر الناجم عنه، فتبين لنا أن التراجع لم يكن عن الأصول و المبادئ بل بني على فهمهم للواقع و تصورهم له و أن الوقت غير مناسب "للجهاد" لعدم وجود التمكين.

لكن مع هذا تبقى مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية من أكثر مراجعات السلفية الجهادية جرأة و صراحة، و أنه من الناحية العملية أدت فعلا هذه المراجعات إلى خروج هذه الجماعة من دائرة العنف منذ 1997 إلى الآن، فتكون بذلك مراجعاتها قد أخرجتها من دائرة التحريض على أعمال إرهابية أو الإشادة بها طبقا لنص المواد 41، 87 مكرر و 87 مكرر 4 من قانون العقوبات الجزائري.

إن هذا العمل الفكري الذي يعد نقدا ذاتيا أثر على ظاهرة إجرامية فأخرجها من دائرة الإجرام إلى دائرة الإباحة.

إذا كان هذا رأينا في مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية فما الذي قدمته مراجعات الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية؟ هذا ما سنتطرق له من خلال الفرع اللاحق، لكن تجدر بنا الإشارة إلى أنه تاريخيا مراجعات هذه الجماعة الليبية كانت سنة 2009 أي بعد مراجعات سيد إمام الشريف التي كانت في 2007 و لكننا آثرنا عرضها في المدخل التاريخي لأننا سنعمد في المبحث الثاني إلى تحليل بنية مراجعات سيد إمام الشريف لأنها تعتبر نموذجا ممثلا لمراجعات أحد منظري السلفية الجهادية و خصوصا تنظيمي "الجهاد المصري" و "القاعدة العالمي" و يعود هذا التمثيل النموذجي لأهمية صاحبها و أهمية التنظيمين اللذان كان يعتبر مرجعا دينيا لهما و لأن "الجماعة الإسلامية المصرية" و "الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية" ذواتا طابع محلي عكس الطابع العالمي لتنظيم القاعدة.

2)مراجعات الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية[1]

لقد اختلفت الروايات حول نشأة هذه الجماعة، فيرجع منظرها السابق أبو المنذر الساعدي جذور نشأتها إلى العام 1980 مع مجموعة عوض الزواوي و يذهب آخرون إلى أن نشأتها كانت في 1982 مع مجموعة محمد المهشش و التي قتلت أحد المسؤولين الليبيين و هو أحمد مصباح الورفلي في 1986 و شنت عدة عمليات في بنغازي و شرقها في جانفي 1989، بينما تؤكد رواية أخرى أن نشأتها كانت في أفغانستان في 1990 أثناء الحرب الأفغانية و عاد بعض عناصرها إلى ليبيا و بدؤوا التخطيط لعمليات انكشف أمرها في

[1] محمود محمد الناكوع، الحركات و التنظيمات الإسلامية في ليبيا، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، المرجع السابق، م2 ، من ص 1906 إلى ص 1910.

1995 و تمت مداهمة مزرعة في ضواحي مدينة بنغازي و ألقي القبض على بعض عناصرها مما دفعها إلى إعلان تأسيسها في بيان في 1995/10/17[1] .

إن القراءة السوسيوتاريخية للوقائع التي صاحبها نشأة هذه الجماعة في أوائل الثمانينات تبين وجود معطيات داخلية منها "إنشاء اللجان الثورية" و هي تنظيم مسلح تابع للسلطة، و قيامها بتصفية شخصيات إسلاموية معارضة لفكرة القذافي و خصوصا فيما يتعلق بالسنة النبوية فقامت هذه اللجان بقتل محمد البشتي في 1983 وهو أحد الخطباء المعارضين لنظام القذافي، و كانت هذه بداية لموجة قمع داخل المجتمع الليبي و خصوصا في الجامعات، فاتجهت مجموعة من الشباب إلى تبني الخيار العنفي، و على المستوى الإقليمي و الدولي كان لنجاح ثورة الخميني و حرب أفغانستان بين 1979 و 1992 أثر على كل التيارات الإسلاموية و منها التيار السلفي الجهادي الليبي وأقبلوا على بعض المصادر التي تتبنى و تنشر هذا الخطاب الجهادي كأشرطة خطب محمد البشتي و عبد الله عزام و أعمال سيد قطب و خصوصا "معالم في الطريق" و بعض أجزاء "الظلال" و بعض فتاوى ابن تيمية المتعلقة بالجهاد و نتج عن كل هذا إنشاء تنظيم سري و كانت لهم مجلة تسمى "الضحى" تصدر في لندن في تسعينيات القرن الماضي.

إن أفكار هذه الجماعة تتضح من خلال بيان نشأتها والذي جاء فيه "تعلن الجماعة الإسلامية المقاتلة عن قيامها من أجل أداء واجب الجهاد في سبيل الله ... و قد آن الأوان للجماعة الإسلامية المقاتلة أن تخرج من طور السرية إلى طور العلنية نظرا إلى المرحلة الحساسة التي يمر بها العمل الجهادي في ليبيا"[2].

في هذا البيان عرفت هذه الجماعة نفسها و حددت منطلقاتها و هي:

-أنها جماعة مسلمة تعد العدة لجهاد أعداء الله و على رأسهم الطواغيت الحاكمين بغير ما أنزل الله، حتى لا تكون فتنة و يكون الدين كله لله.

[1] هاني نسيرة، أخطاء الجهاديين في فهم ابن تيمية، المرجع السابق، ص 300.

[2] نقلا عن محمود محمد الناكوع، المرجع السابق، ص 1908.

-الاعتقاد والفهم و المنهج: هو عقيدة أهل السنة و الجماعة، و ما كان عليه السلف الصالح من الصحابة و التابعين.

-الغاية و الهدف: مرضاة الله و العمل على إقامة دينه و التمكين له في الأرض.

-الوسيلة: إتباع أمر الله بالجهاد في سبيله و الدعوة إليه من خلال جماعة ذات أمير و عهد على السمع و الطاعة و الجهاد.

-أسلوب العمل: إعداد الأفراد إعدادا شاملا.

لقد عبرت هذه الجماعة عن منطلقاتها الفكرية من خلال كتاب أحد منظريها و هو كتاب "خطوط عريضة في منهج الجماعة الإسلامية المقاتلة" لأبي المنذر الساعدي، و من بين قياداتها عبد الحكيم بلحاج الخويلدي و هو أميرها، سامي مصطفى الساعدي و يلقب بأبي المنذر الساعدي المنظر الشرعي لها، خالد الشريف و يلقب بأبي حازم و هو نائب الأمير و مصطفى قنيفد و هو مسؤول اللجنة العسكرية و كان جل هؤلاء من طلبة كلية الهندسة في طرابلس و بعضهم من كلية الطب و كلية العلوم السياسية.

بعد المواجهات مع نظام القذافي في 1995-1996 انتهى نشاطها داخل البلاد و اعتقل (أميرها) عبد الحكيم بلحاج في ماليزيا في 2004 ثم نقل إلى بانكوك للتحقيق معه من قبل المخابرات الأمريكية و رحل إلى ليبيا في 2004/03/08، و كان من بين آثار صراعها مع نظام معمر القذافي هجرة أفرادها إلى أفغانستان إبان حكم حركة طالبان و بعد سقوط هذا النظام هاجر أفرادها إلى عدة بلدان و تم تسليمهم إلى ليبيا و بقوا مسجونين فيها لغاية صدور المراجعات في 2009 بعد مفاوضات مع سيف الإسلام القذافي و وساطة من بعض العلماء و الدعاة كعلي الصلابي القريب من الإخوان، كما وقعت خلال تلك الفترة حادثة "سجن أبو سليم" في جويلية 1996 أين قتل المئات من أفرادها داخل السجن و كانت هذه الحادثة أحد أهم إرهاصات الانتفاضة على نظام القذافي.

بعد 2011 تشتت أعضاؤها بين الانضمام إلى تنظيم "القاعدة" أو تنظيم "داعش" أو العمل السياسي و لكن بعد خسارة الإسلامويين للانتخابات في 2014 و رفضهم تسليم السلطة

توزع أفرادها بين عدة تنظيمات سلفية جهادية كجماعة "أنصار الشريعة" و "جيش الإسلام" هذه الجماعة الأخيرة بعد 2014 سيطرت على مدينة درنة و بايعت تنظيم "داعش" و أنشأت إمارة بها، إن هذه الجماعة انتهت كتنظيم و حلت محلها جماعات أخرى و لكن مراجعاتها تبقى مهمة في بنيتها و دلالتها[1].

إن إصدار هذه المراجعات جاء بعد شهور من إعلان انضمام مجموعة منها إلى تنظيم "القاعدة" في نوفمبر 2007 في بيان لأيمن الظواهري و ظهر إلى جانبه "أبو الليث الليبي" و اسمه الحقيقي عمار الرقيعي و الذي قتل في جانفي 2008 في هجوم أمريكي بطائرة دون طيار على وزيرستان بباكستان و في الوقت نفسه كانت تظهر بوادر للمراجعات أثناء مفاوضات النظام الليبي مع بعض عناصرها و يبدو هذا متناقضا و قد يفسر هذا التناقض بانشطار هذه الجماعة بين من توجه إلى الجهادية المعولمة و من توجه إلى المراجعات أو قد يفسر أيضا بعدم صدقيتها.

إن المبررات التي قدمتها هذه الجماعة لمراجعتها أسستها على وجود دوافع شرعية و واقعية مع الاستناد إلى منطق الاجتهاد في التأسيس و المراجعة، بناءا على أن ما قدموه في البداية هو اجتهادات إنسانية قابلة للخطأ، مصرين على أن من كتب التأسيس هو نفسه من كتب المراجعات و أكدوا أن الرجوع إلى الحق أفضل من التمادي في الخطأ.

لقد صدرت هذه المراجعات في كتاب عنوانه "دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد و الحسبة و الحكم على الناس" و تم إعداده تحت إشراف قادة الجماعة و صدر في طبعته الأولى في عام 2010 [2]، و أهم ما جاء في هذه المراجعات تصحيح المفاهيم السابقة و هي :

*حدَّ الإسلام و إيمان المقلد فنفوا نقض إيمان المقلِّد و اعتبروه قولا للمعتزلة و أنه يكفي النطق بالشهادتين، و بنفيها بطلان إيمان المقلد خالفت الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية

[1] هاني نسيرة، المرجع السابق، ص 302.

[2] محمود محمد الناكوع المرجع السابق ص 1910

قول السلفية الجهادية و القطبية اللتان ربطتا بين الإيمان و الحاكمية و يرتبط القول بإيمان المقلد القول بإيمان الدار.

*مكانة العلماء و إعذارهم في الخطأ و أنه لا يعارضهم إلا عالم كما دعوا إلى التفرقة بين الداعية و القاضي و المحتسب.

*أكدوا أن العدوان لا الكفر هو ما يستوجب القتال.

*اعتبروا أن الخروج على الحاكم في التاريخ الإسلامي هو (هفوة مجتهدين) ضررها أكبر من نفعها و هذا باعتبار المآل مؤكدين أن الخروج بالسيف مرفوض عند أهل السنة عدا إبن حزم الأندلسي و يفسرون استثناء إبن حزم لأنه كان كثير الوقيعة في علماء زمانه و كان الحكام يبغضونه فطردوه و قيل "لسان ابن حزم و سيف الحجاج شقيقان"، و ناقشوا سنده في تبرير الخروج عن الحاكم في أن الصبر منسوخ بالأمر بقتالهم مؤكدين أن الأمر بالصبر ورد في "باب الفتن" و هي أمور مستقبلية لا نسخ فيها، كما حلوا التناقض الموجود بين الأحاديث حول الخروج مستندين إلى الواقع و المآل.

*اعتمدوا فقه الخلاف عكس السلفية الجهادية التي تعتمد قداسة رأيها من خلال مبدأ الاكتفاء النظري و استحلال دم من يخالفها.

*رفض الغلو في الدين.

*اعتبار المصلحة عند استنباط الأحكام.

*تقييم المواجهات المسلحة داخل البلاد الإسلامية و اعتبارها تؤول إلى مفاسد.

*خطورة إنزال الأحكام على الناس مؤكدين أنها من اختصاص الحاكم العادل أو نائبه.

إن القراءة التحليلية لهذه المراجعات في تمايزها عن مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية و خصوصا من الناحية الشرعية [1]فقد أعادت النظر في كثير من المفاهيم المهمة داخل بنية الخطاب السلفي الجهادي و خصوصا فيما يخص مفهوم التوحيد واعتبار

[1] هاني نسيرة المرجع السابق من ص 306 إلى 319

إيمان المقلد و عدم الربط بين الإيمان و توحيد الحاكمية كما هو الأمر في الخطاب السلفي الجهادي و القطبي.

رغم أهمية هذه المراجعات خصوصا من الناحية التأصيلية المستقلة إلا أنها بنيت في جزء كبير منها على فقه المقاصد و المآلات و هذا الفقه مبني أساسا على تقديرهم للواقع و هذا التقدير مبني على أساس تصورهم له فإذا اختلف التصور و اعتبروا أنفسهم في مرحلة التمكين تراجعوا عن بعض المفاهيم التصحيحية داخل هذه المراجعات و هذا ما حدث فعلا بعد الانتفاضة على نظام معمر القذافي في فبراير 2011 و مشاركة هذه الجماعة في هذه الانتفاضة المسلحة عليه رغم منعها الخروج عن الحاكم في مراجعاتها و اعتباره خطأ تاريخيا، لكن من ناحية النسق الفكري أدت هذه المراجعات إلى خلخلة البنية الفكرية للخطاب السلفي الجهادي من خلال تصحيح مفهوم التوحيد الذي يعتبر المفهوم المركزي داخل هذه البنية الفكرية و يخرج فعلا هذا الخطاب من دائرة الجريمة إلى دائرة العدول عنها.

هذا عن المدخل التاريخي للمراجعات فكيف كان الأمر مع مراجعات تنظيم الجهاد المصري التي تمثلها مراجعات أميره السابق و مرجعه الشرعي سيد إمام الشريف؟

المبحث الثاني: مراجعات "سيد إمام الشريف"

إن مراجعات سيد إمام الشريف تأخذ أهميتها من قيمة صاحبها داخل الخطاب السلفي الجهادي فهو المنظر الأول لهذا التيار و أول من وضع كتبا تأسيسية له من خلال كتابيه "العمدة في إعداد العدة سنة 1988" و "الجامع في طلب العلم الشريف سنة 1993" و يؤكد منتسبو هذا التيار إلى أن بن لادن لم يكن يقطع أمرا إلا بعد مشاورته كما أنه كان الحكم في قضية جمع التبرعات بين عبد الله عزام و شخص آخر يسمى أبو عبد الرحمان الكندي، و تجدر الإشارة إلى أن سيد إمام الشريف لم يكن معروفا قبل المراجعات و تكاد تنعدم الدراسات حوله، فمن هو سيد إمام الشريف؟ و ما هي آراءه قبل المراجعات؟ و ما أثر مراجعاته على البنية المفاهمية للخطاب السلفي الجهادي ؟

1)سيد إمام الشريف: السيرة و الآراء السابقة[1].

1-السيرة: اسمه الحقيقي سيد إمام عبد العزيز إمام الشريف و كنيته التي اشتهر بها هي عبد القادر بن عبد العزيز أو الدكتور فضل و التي اشتهر بها في أفغانستان و الملاحظ أنه وقع المراجعات باسمه الحقيقي و ليس باسمه الحركي أما كتبه الأولى بين 1988 و 1994 فقد وقعها باسم عبد القادر بن عبد العزيز، و كما سبقت الإشارة إليه فإنه يلاحظ عدم الاهتمام به قبل المراجعات باستثناء الترجمة له و المناقشة لبعض أفكاره في كتاب دليل الحركات الإسلامية من طرف أحد قياديي تنظيم الجهاد المصري و هو كمال سعيد حبيب[2].ولد سيد إمام الشريف في 1950/08/08 بمدينة بني سويف بشمال صعيد مصر و أتم دراسته الابتدائية و الإعدادية بها، ثم التحق بمدرسة المتفوقين الثانوية في عين شمس في القاهرة (داخلية) في 1965 و جاء ترتيبه في البكالوريا 13 على مستوى جمهورية مصر في 1968 ثم تخرج من كلية الطب في القاهرة بتقدير جيد جدا و نال الماجستير و عمل نائب بكلية طب القصر العيني، لقد تزوج من سيدة فلسطينية و أنجب منها 4 أولاد و بنت ثم تزوج من سيدة يمينية من مدينة إب و أنجب منها بنت واحدة[3].

لقد اتهم سيد إمام الشريف في قضية اغتيال السادات فهرب خارج مصر في 1982 وعمل فترة في الإمارات و استفاد من البراءة غيابيا في نفس القضية في 1984[4] .

لقد اتسم سيد إمام الشريف كما يصفه أحد الجهاديين و هو محمد الشافعي [5] بأنه كان "انطوائيا يفضل التأليف على التدريس و يؤْثر العزلة على الاندماج"، و هذا ما يلاحظ في

[1] هاني نسيرة، متاهة الحاكمية، المرجع السابق، ص 326.

[2] هاني نسيرة متاهة الحاكمية المرجع السابق ص 320

[3] الحركات الإسلامية في الوطن العربي، م2، الملحق، ص 2469.

[4] هاني نسيرة، متاهة الحاكمية المرجع السابق، ص 325.

[5] الشافعي محمد، فقيه القاعدة المتحول، صحيفة الشرق الأوسط في 2007/11/23

كتاباته سواء قبل المراجعات أو بعدها فلا يناقش إلا مخَّطئا و لا يشير إلى تراجعه عما سبق له تأكيده.

لقد كان سيد إمام الشريف من أوائل المسافرين إلى أفغانستان في الثمانينات و لكنه لم يخض حروبا و اهتم بالتأليف و في أواخر الثمانينات عمل مديرا لمستشفى الهلال الأحمر الكويتي في بيشاور الباكستانية و في هذه الفترة ترسَّخت مكانته كفقيه للجهاديين، ثم غادر باكستان هربا من الاعتقالات التي طالت العرب في مدينة بيشاور في سنة 1993 متوجها إلى السودان، و في هذه الفترة ترك إمارة تنظيم الجهاد المصري بعد خلاف مع الظواهري و سافر إلى اليمن أواخر سنة 1994 و عمل بمستشفى الثورة بمدينة إب ثم بمستشفى خاص يسمى دار الشفاء، و قد صدر حكم قضائي بإدانته في مصر في قضية "العائدون من ألبانيا" و ألقي عليه القبض في اليمن بعد أحداث سبتمبر 2001 و بقي في السجن ثم سلّم إلى مصر في 2004/02/28 و يقال إنه أفرج عنه بعد المراجعات أو بعد انتفاضة 2011 في مصر، و يقيم حاليا في مدينة ولادته بني سويف حيث يدير عيادة طبية خاصة.

2-الآراء السابقة على المراجعات: لقد أشرنا في الفصل السابق إلى الأسس الإيديولوجية و الفكرية للخطاب السلفي الجهادي و التي لا يخرج سيد إمام الشريف عنها لذا و تفاديا للتكرار سنعمد في هذا الفرع إلى الإشارة لبعض آرائه و فتاويه قبل المراجعات لنقارن بينها و بين البنية المفاهمية للسلفية الجهادية من جهة و ما جاء في مراجعاته من جهة أخرى بهدف معرفة أثر هذه الأخيرة على بنية الخطاب السلفي الجهادي.

*تكفير الحكام: لقد أفتى سيد إمام الشريف بتكفير الحاكم بغير ما أنزل الله و قـدم الأدلة التي رآها شرعية لهذا التكفير[1].

*اعتبار الديمقراطية كفرا على أساس مفهوم توحيد الحاكمية[2].

[1] عبد القادر بن عبد العزيز، الجامع في طلب العلم الشريف، ص 945 و ما بعدها (موجود على الشبكة).

[2] عبد القادر بن عبد العزيز، المرجع نفسه، ص 158.

*جواز الانتفاع بالمال الحرام في الجهاد[1] إذ يقول "وكان رجل قد سألني عن رجل أصاب مالا حراما أو يغلب على كسبه الحرام، هل يقبل منه التبرعات للجهاد مع العلم بهذا؟ إنه يجوز أن يقبل المال الحرام للنفقة في الجهاد.

*جواز الإستيلاء على مال الكفار إ ذ يقول "كما يجب على المسلمين السعي في الإستيلاء على أموال الكافرين بالقهر و هي الغنيمة و بالحيلة و هي الفيء، فقد خرج النبي للاستيلاء على مال قريش فكانت موقعة بدر[2].

*التحريض على عدم دفع الضرائب إذ يقول و يحرم على كل مسلم دفع الضرائب لهؤلاء الطواغيت في أي صورة من جمارك و ضرائب و نحوها إلا مضطرا أو مكرها[3].

*لقد ذكر عبد القادر بن عبد العزيز في كتابه العمدة أن شرط إذن الوالدين هو في جهاد الكفاية لا في جهاد العين، إذ يقول "... فإذا تعين الجهاد تسقط 4 شروط من 9 و هي: الحرية، الذكورة، إذن الوالدين و إذن الدائن و تكون شروط وجوب الجهاد في العين 5 و هي: الإسلام، البلوغ، العقل، السلامة من الضرر و شرط وجود النفقة و يسقط الأخير أيضا و تبقى أربعة شروط فقط إذا دهم العدو بلاد المسلمين[4]

2)سيد إمام الشريف و "ترشيد العمل الجهادي"

1-سياق المراجعات و دوافعها: لقد صدرت مراجعات سيد إمام الشريف في 15 حلقة بداية من 2007/11/27 و نشرت على مدار شهرين في بعض الجرائد المصرية و مواقع الإنترنت، و حملت عنوان "وثيقة ترشيد العمل الجهادي"، فجاءت بعد أحداث 2001/09/11 و ما تبعها من حملة عالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة

[1] عبد القادر بن عبد العزيز، رسالة العمدة في إعداد العدة، ص 44 موجود على الشبكة.

[2] عبد القادر بن عبد العزيز، المرجع نفسه، ص 280.

[3] عبد القادر بن عبد العزيز، المرجع نفسه، ص 320.

[4] عبد القادر بن عبد العزيز، المرجع نفسه، ص 302.

الأمريكية، كما أن صاحبها كان معتقلا في السجون المصرية منذ 2004 مما دفع البعض إلى التشكيك في مصداقيتها و حتى في صدقها، و أن كاتبها طلب مبلغ 1 مليون جنيه إسترليني مقابل نشرها و هذا ما مسَّ أيضا بمصداقيتها، كما تجدر الإشارة إلى أن كل المراجعات المشار إليها خرجت من السجون مما يثير الشك حولها فقد بينت الأحداث اللاحقة التحاق أعضاء الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية بالانتفاضة المسلحة ضد نضام القذافي رغم مراجعاتها سنتين قبل ذلك، لكن الجماعة الإسلامية المصرية لم تركب موجة الانتفاضة بل سعت إلى الاندماج في الحياة السياسية من خلال حزب النور السلفي.

إذا كان هذا هو السياق العام لهذه المراجعات، فما هي دوافعها؟

أما عن دوافع المراجعات فقد ذكر سيد إمام الشريف في وثيقته دوافع هذا "الترشيد" فقد ذكر في مقدمتها أن الدافع الأول في كتابتها هو المخالفات التي شابت صدامات الجماعات الإسلامية مع السلطات الحاكمة في بلادها أو مع الدول العظمى باسم الجهاد في سبيل الله، إذ يقول "... و قد خالطت هذه الصدامات كثير من المخالفات الشرعية مثل القتل على الجنسية و القتل بسبب لون البشرة أو الشعر و القتل على المذهب، و قتل من لا يجوز قتله من المسلمين و من غير المسلمين، والإسراف في الاحتجاج بمسألة التترس لتوسيع دائرة القتل و استحلال أموال المعصومين و تخريب الممتلكات، لهذا –حسبه- وجب التذكير ببعض الضوابط الشرعية المرتبطة بفقه الجهاد فلزم "ترشيد فهم فريضة الجهاد"[1].

الدافع الثاني الذي ذكره يعود لمسؤوليته الشرعية و أن كتبه –حسب ما ذكر- استغلت من طرف تنظيم القاعدة لتبرير المخالفات الشرعية فكان من المسؤولية أن يتبرأ منها تجدر الإشارة إلى أننا اكتفينا بالتبريرات و الدوافع التي قدمها صاحب الوثيقة لتبريرها دون البحث عن غيرها بسبب تعذره و يكون ذلك بالحصول على الوثائق الأمنية المتعلقة

[1] سيد إمام الشريف، وثيقة ترشيد العمل الجهادي، ص 2 (موجودة على الشبكة).

بالمسألة و هذا مستحيل حاليا و ربما حتى مستقبلا، أو بإجراء عمل ميداني مع من كانوا فاعلين في هذه المراجعات و هذا متعذر أيضا.

2-المراجعات: البنية و الدلالات.

سنعتمد في تحليل بنية مراجعات سيد إمام الشريف على تحليل كيفي لما جاء في وثيقة ترشيد العمل الجهادي عن طريق الوصف و التفكيك و استخلاص النتائج من ذلك.

***الوصف**: لقد بدأ سيد إمام الشريف وثيقته بمقدمة ذكَّر فيها بالرسالة و إنشاء الدولة و الخلافة و عظمتهما لمدة 13 قرنا ثم إلى سيطرة الأوروبيين خلال القرن 19 و سقوط الخلافة و إنشاء دولة اليهود، ثم أشار إلى أن انتشار الثقافة الغربية و العمل بقوانينها هو سبب شيوع الفساد وانحلال الأخلاق وأن الحل يعود إلى الحكم بشريعة الله، إذ يقول "فالإعراض عن شريعة الله هو أصل خراب الدنيا و الآخرة [1]، ثم أشار إلى تعدد المسالك لحكم شريعة الله ولجوء بعض الجماعات إلى الصدام مع السلطات الحاكمة و ما شاب هذا الصدام من مخالفات، لهذا هو يعلن عدم رضاه عن هذه المخالفات و أنه بهذه الوثيقة "يذكر نفسه و عموم المسلمين ببعض الضوابط الشرعية المرتبطة بفقه الجهاد" و هذا حسبه ترشيد العمل الجهادي، كما أكد أنه "يقدر إخوانه المجاهدين" ثم دخل إلى صلب الموضوع من خلال ما يلي:

تصحيح فهم حد الإسلام و الكفر و استدل على ذلك بآيتين و حديث و قول لابن تيمية و عرفه بأنه "الإنقياد الكامل لشرع الله و هذه هي حقيقة العبودية [2]، مشيرا إلى أن المسلم مطالب بالسير وفق الشريعة و ليس عليه تحقيق الغاية، وما يلاحظ هنا أن صاحب الوثيقة لم يخرج عن مفهوم السلفية الجهادية للتوحيد و خصوصا توحيد الألوهية و ما ينتج عنه من آثار ومنها الحاكمية و الجديد الذي جاء به هنا ليس تأسيسا جديدا بل فقط أن الوصول إلى الغاية ليس شرطا لصحة العمل.

[1] سيد إمام الشريف، وثيقة ترشيد العمل الجهادي، ص 1.

[2] سيد إمام الشريف، المرجع نفسه، ص 3.

تحدث في النقطة الثانية عن مفهوم التكليف و ربطه بالعقل و العلم و القدرة فلا تكليف على زائل العقل و لا تكليف قبل العلم و بلوغ الخطاب و عند العجز مستدلا في كل ذلك بحديث و آيتين و قاعدة فقهية، ثم فصَّل هذه الشروط، فذكر شرط العلم ووجوب أخذه من الأمناء مستدلا بآيات و أحاديث، ثم رتب على هذا وجوب طلب العلم في مقام الجهاد و الذي ينتج عنه أنه "لا يجوز لغير المؤهلين شرعيا من أفراد الجماعات الجهادية تنزيل ما في بطون كتب السلف من أحكام مطلقة على واقعنا الحاضر، وذلك لأن الفتوى هي معرفة الواجب في الواقع و لا يجوز ذلك إلا لمؤهل" ثم استدل بقول لابن القيم الجوزية "الفقيه من يفتي بالواجب للواقع" كما حذر مما ينشر على مواقع الأنترنت، ثم أعطى أدلة من القرآن و الحديث حول وجوب الاعتماد على قول المؤهل، كما أكد أنه لا تقبل الفتوى في مجال الجهاد إلا بالدليل الشرعي و هو عنده الكتاب والسنة و الإجماع و القياس الصحيح دون أقوال العلماء و مذاهبهم التي ليست حجة[1] و قدم أقوالا لعدم عصمة أحد بعد النبي معتمدا على قول لمالك ابن أنس ولابن القيم وابن عبد البر و ابن حزم، ثم حذر من فقه التبرير مستندا لقول ابن القيم، ثم رد على من شكك في الوثيقة أو رفضها لأنه أسير بدعوى "لا ولاية لأسير" مؤكدا أنه لم يدع الولاية على أحد بل هو مجرد ناصح و ناقل علم بدليل و أن القول بأن إقرار المكره أو المضطهد و منه الأسير لا أثر له يكون هذا في الأمور التي لا تثبت إلا بإقراره أما التي تثبت بغير إقراره فهي معتبرة، ثم أكد أنه ليس صحيحا أن كل ما يخرج من السجن باطل مستدلا بأبي يوسف و ابن تيمية و الإمام السرخسي الذين كانوا مسجونين و دعوا و ألفوا.

ثم واصل تحليله للتكليف من خلال تحليل شرطه الثاني و هو القدرة أي الاستطاعة مستدلا بآية و حديث و قول لابن القيم "لا واجب مع العجز" ثم أسقط هذه القاعدة على الجهاد و أكد أن القدرة عليه من شروط وجوبه و تتمثل هذه القدرة ليس فقط في القدرة البدنية و المالية بل أيضا في واقع الظروف المحيطة، مؤكدا وجود خيارات شرعية للمسلمين

[1] سيد إمام الشريف، المرجع نفسه، ص 5.

كالاعتزال و الهجرة و الصفح ثم استدل بابن القيم و ابن تيمية في أن هذه الخيارات كلها غير منسوخة.

ثم أشار إلى وضعية الجماعات الإسلامية الساعية إلى تطبيق الشريعة في معظم بلدان المسلمين مؤكدا أن أحوالها تدور بين العجز و الاستضعاف و بالتالي لا يجب عليهم الجهاد و ذلك لأن "التغيير باليد و الصدام كلاهما ليسا من الخيارات الشرعية الميسورة فلا يجب و إنما تجب الدعوة بالحسنى[1]، وفي إطار حديثه عن القدرة أشار إلى عدم وجوب الجهاد لفاقد النفقة و لو كان جهاد عين لأنه فاقد القدرة مستدلا بآيات ثم أسقط هذا الحكم على الجماعات الجهادية التي تستعمل المحرمات للحصول على الأموال كاختطاف الرهائن و طلب الفدية مؤكدا أن النية لا تبرر هذه الأعمال ثم استدل بحديث حول حرمة مال المسلم و دمه و قول لابن قدامة مؤكدا قاعدة ما بني على فاسد فهو فاسد.

تجدر الإشارة هنا إلى أن اشتراط صاحب الوثيقة للقدرة و خصوصا القدرة المالية و النفقة حتى في جهاد الدفع فيه تراجع عن فتواه السابقة و التي تمت الإشارة إليها في كتابه (العمدة في إعداد العدة) و التي أجاز فيها استعمال المال الحرام في الجهاد و كذا الإستيلاء على أموال الكفار بالقوة و الحيلة لكنه لم يشر في هذه الوثيقة إلى تراجعه عن فتواه و لم يخطئ نفسه.

ثم أضاف شرطا رابعا للجهاد و هو إذن الوالدين و إذن الدائن و استدل بأحاديث في ذلك و إن كان اشترط ذلك في الجهاد الكفائي إلا أنه أشار إلى آراء بعض الفقهاء في أنه إذا كان الجهاد عينيا و فيه تضييع للوالدين فلا يخرج، وهذا الرأي أيضا خالف فيه رأيه السابق دون أن يشير إلى ذلك، ثم دعا المسلم إلى عدم إتباع الجهَّال للدخول في صدام هو غير مؤهل له[2]، ثم ذكر نصوصا من القرآن.

---

[1] سيد إمام الشريف، المرجع نفسه، ص 9.

[2] سيد إمام الشريف، المرجع نفسه، ص 11.

بعد اختتام حديثه عن شروط الجهاد تنقل إلى الحديث عن مقاصد الشريعة و أن منها حفظ نفوس المسلمين و قوتهم، و إن كان حفظ الدين مقدم على حفظ النفس ولكن الجهاد شرِّع من أجل إظهار الدين و يكون هذا إذا غلب على الظن النصر و إظهار الدين أما إذا غلب على الظن هلاك النفوس و الإضرار بالمسلمين دون إظهار الدين فلا يجوز تعريضهم للخطر، و ذكر أدلة من القرآن على وجود خيارات أخرى منها كتمان الإيمان كمؤمن آل فرعون و أهل الكهف و عدم وجوب الجهاد و الولاء و البراء على المسلمين في مكة لأنهم كانوا في حالة ضعف، وكذا عدم جواز الدفع بالمسلمين في معركة غير متكافئة و أعطى أدلة من القرآن و من تاريخ الصحابة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن صاحب الوثيقة كان قبلها لا يعتمد على السيرة النبوية و لا سير الصحابة كمصدر للتشريع و الآن نجده يقدمها كدليل على ما يقول ثم يسقط هذا على الواقع مؤكدا أن جهاديين يخوضون مواجهات لا جدوى منها، و ينسحب هذا الحكم –حسبه- حتى على المرتدين، رغم كونهم أغلظ كفرا من الكفار الأصليين –حسب ابن تيمية- و استدل بقول لأبي الحسن الشيباني في كتابه (السير الكبير) الذي يجيز فيه دفع المسلمين الجزية المنعكسة للمرتدين حتى يرفعوا أذاهم عنهم [1]ثم ذكر نقطة أخرى و هي عدم جواز الخروج على الحكام و قدم حديثا يؤكد ذلك إلا إذا رأوا منه كفرا بواحا، ثم استدل بابن تيمية في منع الخروج على أئمة الجور، وأكد أنه حتى مسألة كفر الحكام و الخروج عليهم في هذه الحالة مرتبط بالقدرة إذ يقول: "هناك فرق بين العلم بكفر السلطان و بين وجوب الخروج عليه، فلا يجب عند العجز أو إذا غلبت المفسدة في الخروج[2]، ثم أكد على وجود خيارات أخرى غير الجهاد مستدلا بابن تيمية في الموازنة بين المصلحة و المفسدة.

ثم ذهب إلى مقومات الجهاد مؤكدا أنه سواء كان ترك الحكم بالشريعة كفرا أو كفرا دون كفر أو معصية فإنه يرى أن خيار الصدام مع السلطات ليس هو الخيار المناسب لتطبيق الشريعة، فكما سبقت الإشارة إليه فقد سبق لصاحب الوثيقة أن أكد كفر الحاكم بغير

[1] سيد إمام الشريف، المرجع نفسه، ص 14.

[2] سيد إمام الشريف، المرجع نفسه، ص 15.

الشريعة إلا أنه في هذه الوثيقة تفادى بيان موقفه، ثم واصل التأكيد على عدم توفر مقومات الجهاد و أن من حاول الالتفاف على عدم وجود هذه المقومات وقع في محظورات شرعية منها (-قتل معصومين بدعوى التترس –استحلال الأموال المعصومة –الغدر و نقض العهد –الوقوع في فخ العمالة –اللجوء إلى بلاد الكفار)، ثم أكد عدم جواز التعرض لقوات الحكومات في البلاد الإسلامية لما في ذلك من مفاسد كبيرة و دعا إلى خيار الدعوة.

ثم تحول إلى الحديث عن الواقع و عن عمليات تنظيم الجهاد المصري في مصر في 1993/08/18 كمحاولة اغتيال وزير الداخلية المصري حسن الألفي و هي أول عملية انتحارية تستهدف مصر و أدت إلى إحالة 18 متهم على القضاء العسكري أدين 5 منهم بالإعدام و تم القبض على 800 عضو من التنظيم، و في 1993/09/26 محاولة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق عاطف صدقي مما أدى إلى وفاة الطفلة "شيماء" و إصابة 14 من زملائها بجروح.

ثم انتقل إلى الحديث عن النهي عن التعرض للسياح و الأجانب في بلاد المسلمين و ساق موانع لذلك و هي (-أنه قد يكون فيهم مسلمون و استدل بآيات و أحاديث و بعدم وجود دار الإسلام و عدم تميز المسلمين عن غيرهم في اللباس مما يؤدي إلى جهالة الحال و إلى الشبهة و قدم قاعدة فقهية هي أنه إذا اختلط الحلال بالحرام وجب تغليب جانب الحرام و تغليب حكمه في المنع مستدلا بالإمام السيوطي وابن النجيم في كتابه الأشباه و النظائر و النووي و استدل بأحاديث تثبت صحة القاعدة[1].

–قد يكون الأجنبي قد جاء بعقد عمل من مسلم أو صاحب شركة سياحية و هذا أمان شرعي صحيح لا شك فيه، أما تأشيرة السلطات فلا تغير من الأمر شيئا و نقض أمان المسلم من الكبائر و استدل بأحاديث –أنه لو فرضنا أن هؤلاء الأجانب كفار فإن معظمهم لا يجوز قتلهم كالنساء و الأطفال و الشيوخ و العمال و استدل بأحاديث –قاعدة المعاملة بالمثل و هي صحيحة إلا فيما لا يجوز شرعا و استدل بآية و قول لعمر ابن الخطاب حول

[1] سيد إمام الشريف، المرجع نفسه، ص 19.

أخذ العشور(الجمارك) من تجار أهل الحرب فقال "خذوا منهم مقدار ما يأخذون منكم" – ثارات الجاهلية و هذا باستعمال هؤلاء الأجانب لتصفية الحساب مع حكوماتهم أو الحكومات التي تأويهم و استدل بآية و واقعة من السيرة –المعاملة بالحسنى لأنهم ما جاءوا لحرب و استدل بآية [1]، و أكد أنه لم يذكر التأشيرة ضمن الموانع لوجود خلاف حول اعتبارها عقد أمان، و أن ما يرتكبه الكفار السياح من منكرات لا يبرر القتل، ثم دعا إلى عدم التعرض لهم بالأذى.

ثم انتقل إلى نهي من دخل بلاد الأجانب بإذنهم عن الغدر بهم، و هي مسألة العمليات "الجهادية داخل دار الحرب" [2]مؤكدا أن ذلك لم يفعله النبي و أصحابه، و أنه لا يجوز شرعا لسببين (-إمكانية إقامة مسلمين بينهم و لا يجوز ذلك بفتوى التترس التي هي فقط اجتهاد و عند الضرورة و في جهاد الدفع فقط ثم أشار إلى شروط فتوى التترس و استدل بأبي حامد الغزالي في كتابه المستصفى و الآمدي في الإحكام في أصول الأحكام و بالقرطبي في تفسيره –أن من دخل بلاد الكفار بأمانهم لا يحل له أن يخونهم في شيء و أن التأشيرة عقد آمان بالنسبة لهم و استدل بمحمد بن الحسن الشيباني الذي أكد فيه أنه حتى لو زور عقد الأمان وجب عليه الوفاء، ولا يدخل الاعتداء في حديث "الحرب خدعة" لأن الخدعة لا تبنى على الغدر و استدل بابن قدامة في كتابه المغني، كما أكد عدم جواز قتل مدنيين منهم بفتوى "الترس الكافر" لأن شروطها لا تتوفر لأنهم ليسوا في أماكن عسكرية، ثم استدل بوقائع من السيرة حول كرم الأخلاق و وجه دعوة إلى عدم إتباع الجهَّال في ذلك وأبطال الأنترنت والميكروفونات الذين يلقون بكم إلى المحارق و يهربون، و في هذا تلميح إلى أيمن الظواهري.

ثم تحدث عن النهي عن قتل المدنيين في بلاد المسلمين و ذلك لأن الفسق والمعاصي لا تخرج صاحبها من الإسلام وأن السكوت عن المنكر أو الكفر ليس كفرا، فلا ينسب لساكت قول واستدل بآية مؤمن آل فرعون و حديثين، و كذا وجوب الأخذ بظاهر الإسلام ما لم

[1] سيد إمام الشريف، المرجع نفسه، ص 20.

[2] سيد إمام الشريف، المرجع نفسه، ص 21.

تظهر نواقضه واستدل بآيات و أحاديث هذا يخص مستور الحال، أما مجهول الحال و هو الذي لم يظهر منه إسلامه أو كفره و هذا يجب الكف عنه و عدم التعرض له بالأذى و استدل بفتوى ابن تيمية في أهل ماردين و بابن القدامة في المغني و ابن رجب الحنبلي في القواعد ثم انتقل إلى الحديث عن النهي عن القتل على المذهب مستدلا بقول ابن تيمية في كتابه منهاج السنة وأنه لم يقل أحد بتكفير الشيعة في الجملة[1].

ثم انتقل إلى ضوابط التكفير في الشريعة مؤكدا أن الله لم يقسم خلقه إلا لقسمين مؤمن و كافر و استدل بآية، و الكفر قسمان، أصلي و هو من لم يكن مسلما من قبل و المرتد و هو من كان مسلما ثم كفر، أما ضوابط التكفير عنده فهي: (-النظر في فعل المكلف و هو البالغ العاقل، و الفعل يكون بالقول و العمل و قد يكونان صالحان في الدلالة على الكفر أو محتملان و لا تكفير لمحتمل الدلالة إلا بعد تبين قصد فاعله و استدل بالبخاري و القاضي عياض في كتابه الشفا و ابن تيمية –النظر في النص القاضي بالكفر هل هو صريح في الكفر الأكبر أم لا، لأن الكفر الأكبر هو المخرج من الملّة أما الكفر الأصغر فهو من كبائر الذنوب سميت كفرا للتغليظ و الزجر ثم ذكر آيات اعتبر أنها ليست قطعية الدلالة في الكفر الأكبر، ثم ذكر مذهب الخوارج في التكفير بالكبيرة، ثم ذكر بعض قواعد اللغة كالفرق بين ورود الكفر بصيغة الاسم أو الفعل أو النكرة أو المعرَّف، و الكفر الوارد في الكتاب أو السنة و استدل بابن تيمية و ابن القيم –النظر في حالة المكلف أي أنه إذا فعل فعلا دالا على الكفر فلابد من شروط و موانع ينظر فيها قبل القطع بكفره كالإكراه ، الخطأ، النسيان والجهل المعتبر أو وجود مانع و استدل برسول مسيلمة المرتد الذي لم يقتله النبي رغم ردته لأنه رسول و الرسل لا تقتل –النظر في الاستتابة أي يعرض عليه الاستتابة بعد القطع بكفره –النظر في القدرة على معاقبته و هي مرتبطة بالتمكين –النظر في المصلحة و المفسدة الناتجة عن المعاقبة بعد تحقق القدرة على ذلك و استدل بعدم قتل النبي لأبي ابن سلول رغم العلم بكفره للمفسدة الناتجة عن ذلك و استدل بابن حزم في المحلى.

[1] سيد إمام الشريف، المرجع نفسه، ص 29.

هذا وصف مختصر لما جاء في وثيقة ترشيد العمل الجهادي يعفينا عن ذكرها كاملة في الملاحق.

***التحليل:** سنقوم بتحليل بنية ما جاء في هذه الوثيقة و دلالاتها من خلال تصنيف الأفكار و الوقائع و الآراء من خلال فئات هي:

-فئة الموضوع: و هي فئة ماذا قيل؟

-فئة الأهداف: أي هدف صاحب الوثيقة.

-فئة وسائل الإقناع: و هي الوسائل التي استعملها صاحب الوثيقة في إقناع المخاطب.

هدفنا من خلال تحليل هذا الخطاب هو معرفة بنيته و عناصره الأساسية و تسلسله المنطقي و مقارنته مع البنية المفاهمية للخطاب السلفي الجهادي و ما بدر عن صاحب الوثيقة قبل المراجعات و معرفة أثر هذا الخطاب على خطاب التأسيس، و سنعتمد في هذا التحليل أساسا على وثيقة ترشيد العمل الجهادي و على بعض الكتابات التي قدمت قراءة لها.

أ)فئة الأهداف: و هي الأهداف التي صرح بها صاحب الوثيقة و يبتغي الوصول إليها من خلالها فقد أشار في مقدمة الوثيقة إلى أن الهدف هو الوصول إلى تحكيم شريعة الله التي هي الحل لما وصل إليه المسلمون اليوم، و أن هناك تعددا لوسائل الوصول إلى هذا الهدف و أن بعض الجماعات استعملت الصدام مع الحكومات للوصول إليه، لكن شاب هذه الصدامات مخالفات شرعية لفقه الجهاد فلابد –حسبه- من التذكير بها و ترشيد الجهاد و أنه يدعو المسلمين إلى الالتزام بهذه الضوابط، وقد ذكر هذا الهدف في المقدمة في 31 سطر من مجموع 1075 سطر هي عدد أسطر الوثيقة أي بنسبة 2،88%، و هي نسبة عادية بالنسبة لأهداف معلنة في مقدمة و يبدو من خلال هذه الأهداف المصرح بها أن المستهدف أو المتلقي هم الجماعات الجهادية التي ارتكبت هذه المخالفات و خالفت ضوابط و شروط الجهاد المعتبرة عند صاحب الوثيقة.

لكن في التحليل الكيفي للخطاب لابد من التساؤل عن الأهداف المسكوت عنها و عن المتلقي غير المصرح به، فبالرجوع إلى سياق صدور الوثيقة نجد أنها صدرت في فترة

سجن صاحبها بسجون السلطات المصرية و بعد مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية التي استفاد بعض أعضائها من الإفراج إثر مراجعاتهم مما يجعلنا نرجح وجود هدف مستتر و هو استهداف هذه الوثيقة أيضا للسلطات المصرية بهدف الحصول على الإفراج أو على الأقل تحسين الوضعية و مما يجعلنا نرجح هذا الاحتمال هو أن هذه المخالفات التي تحدث عنها صاحب الوثيقة وجدت منذ قيام هذه الجماعات الجهادية بأعمالها فمثلا الأحداث التي أشار إليها في هذه الوثيقة كاستهداف وزير الداخلية المصري و رئيس الوزراء الأسبق و الطفلة شيماء كانت في 1993 وكان صاحب الوثيقة طليقا بين السودان و اليمن و لم يعتقل إلا في 2001 و لم يعرف له موقف حول هذه الأحداث قبل الوثيقة مما يجعل صدقية الهدف المصرح به محل شك.

إجابة عن السؤال المطروح في المقدمة و المتعلق بأثر المراجعات على الخطاب السلفي الجهادي فيبدو من خلال الهدف المصرح به من طرف صاحب هذه الوثيقة أنها تتعلق فقط بتصحيح المخالفات التي وقعت فيها الجماعات الجهادية في ممارساتها و ترشيد هذه الممارسات و هذا لا يؤثر على بنية الخطاب السلفي الجهادي.

ب)فئة الموضوع: وتتعلق هذه الفئة بالموضوعات الموجودة في محتوى الوثيقة أي الأفكار التي أثيرت فيها و سنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين: فئة الموضوع المتعلقة بالنص و فئة الموضوع المتعلقة بالواقع.

ب1)فئة الموضوعات النصية: و يمكن أن نقسمها إلى ما يلي:

-تحديد مفهوم التوحيد و حد الإسلام و الكفر و أن حد الإسلام هو الانقياد الكامل لشرع الله و أن هذه هي حقيقة العبودية و أن المسلم ليس مطالبا بتحقيق الغاية التي هي ليست شرطا لصحة العمل، و جاءت هذه الفكرة في 42 سطر أي بنسبة 3،9%

-تحديد مفهوم التكليف و أنه مرتبط بالعقل و العلم و القدرة، ثم فصل هذه الشروط و ركز على شرط العلم و أسقطه على الجهاد و أنه لا يجوز لأفراد الجماعات الجهادية أخذ فقه الجهاد إلا من الأمناء المؤهلين شرعا لذلك، كما رد على شبهة من قال "لا ولاية لأسير"

فبالنسبة لفكرة العقل فقد جاءت في سطر واحد أما فكرة العلم فجاءت في 66 سطر أي بنسبة 6،1% أما القدرة عموما فجاءت في 16 سطر أي بنسبة 1،48% أما القدرة في مقام الجهاد و التي ربطها بشروطه و موانعه و الخيارات المطروحة على المستضعفين و ذكر شروط الجهاد المرتبطة أساسا بالقدرة و هي وجود النفقة حتى في جهاد العين، إذن الوالدين و إذن الدائن و جاءت القدرة المرتبطة بالجهاد في 135 سطر أي بنسبة 12،55%.

-فكرة الحديث عن مقاصد الشريعة و أن من الكليات حفظ نفوس المسلمين و جاءت في 59 سطر أي بنسبة 5،48%.

فكرة الحديث عن ضوابط التكفير و هي النظر في فعل المكلف و في النص القاضي بالتكفير و في حال المكلف و الاستتابة ثم القدرة على المعاقبة و المصلحة و المفسدة المترتبة عن ذلك و جاءت في 100 سطر أي بنسبة 30، 9%.

لقد جاءت مجموع نسب فئة الموضوع النصية 8، 38%.

ب2)فئة الموضوع الواقعية: و هي المرتبطة بتصور صاحب الوثيقة للواقع و كانت كما يلي:

-الحديث عن جهاديين يخوضون معارك لا جدوى منها و تؤدي إلى مفسدة و جاءت في 24 سطر أي بنسبة 2،23%.

-جهاد المرتدين و يكون حسب القدرة و المصلحة و جاءت في 11 سطر أي بنسبة 1،02%.

-الخروج عن الحكام حتى و لو بدر منهم كفر بواح فالخروج عنهم مرتبط بالقدرة و المصلحة و المفسدة و جاءت في 35 سطر أي بنسبة 3،25%.

-مقومات الجهاد و مقدماته و أن الالتفاف عليها يؤدي إلى نتائج غير مرجوة كسفك الدماء و استحلال الأموال، الحديث عن بعض عمليات تنظيم الجهاد المصري و النتائج المترتبة

عليها و النهي عن قتال القوات الحكومية للمفاسد الناجمة عنها و عن التعرض بالأذى للأجانب و السياح في بلاد المسلمين و النهي عن من دخل بلاد الأجانب عن الغدر بهم و قدم أسباب لذلك و ذكر مسألة التترس و ناقشها و أنها لا تطبق على هذه الحالة، ثم دعا إلى عدم اتباع الجهال و أبطال الأنترنت و الميكروفونات و النهي عن قتل المدنيين في بلاد المسلمين و عن القتل على المذهب و جاءت هذه الموضوعات في 452 سطر أي بنسبة 42%.

و بلغ مجموع نسب الموضوعات المتعلقة بالواقع 48،68%.

ج)فئة وسائل الإقناع: و سندرج في هذه الفئة وسائل الإقناع التي اعتمدها صاحب الوثيقة لإقناع المتلقي بصدق و مصداقية خطابه و سنصفها حسب طبيعتها و طريقة ترتيبها عند صاحبها.

-نصوص القرآن: لقد استدل صاحب الوثيقة بنصوص القرآن 122 مرة في وثيقته و كان ترتيبها دائما الأول في تراتبية وسائل الإقناع و كان متوسطها بالنسبة لعدد صفحات الوثيقة و هي 33 صفحة، 3،69 مرة في الصفحة الواحدة.

-نصوص الحديث: لقد استدل صاحب الوثيقة بالحديث 102 مرة أي بمتوسط 3 أحاديث في الصفحة الواحدة.

-الاستدلال بالسيرة النبوية: لقد استدل صاحب الوثيقة بالسيرة النبوية 22 مرة أي بمتوسط 0،66 مرة للصفحة الواحدة.

-الاستدلال بأقوال علماء الشريعة الإسلامية: لقد استدل صاحب الوثيقة بأقوال علماء الشريعة 66 مرة أي بمتوسط مرتين للصفحة الواحدة و كان ترتيب ظهورهم حسب مرات الورود كما يلي: -إبن تيمية و ذكر 15 مرة، -ابن القيم الجوزية و ذكر 9 مرات، -الذين ذكروا 3 مرات و هما البخاري و أبي قدامة، -الذين ذكروا مرتين و هم الشاطبي، إبن عبد البر، إبن عبد ربه الأندلسي، إبن حجر، محمد ابن الحسن الشيباني، إبن نجيم، الشوكاني و ابن حزم، -الذين ذكروا مرة واحدة و هم البيهقي، ابن كثير، ابن فرحون، السيوطي، ابن

حنبل، الشافعي، أبو يوسف، يحي ابن آدم، أبو عبيد ابن سلام، أبو حامد الغزالي، الآمدي، مالك ابن أنس، القرطبي، إبن رجب الحنبلي، القاضي عياض و سعد الدين التافزتاني.

من خلال ما تقدم من تحليل الفئات و الفئات الفرعية المعتمدة المتعلقة بفئة الموضوع و وسائل الإقناع يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية[1]:

1-فيما يخص التسلسل المنطقي لأفكار صاحب الوثيقة: فإنه يبدأ من مسلمات غير مناقشة هي أن سبب تخلف المسلمين اليوم و عجزهم هو البعد عن تطبيق شرع الله و أن الحل يكمن في العودة إليه، و هذه المسلمة تنطلق منها جميع الحركات الإسلاموية بما فيها السلفية الجهادية، و أن المسلم في الدنيا يجب أن يقدم "مراد ربه" على "مراد نفسه" أي أنه يسير وفق معيارية مقدسة يقيس بها صحة أو بطلان عمله و هذه المعيارية المقدسة محددة في الكتاب و السنة أساسا و أقوال السلف المدعمة بالدليل الشرعي و هو الكتاب و السنة و هذا هو منطلق السلفية بشكل عام التي تحصر المرجعية المقدسة في تأويلها للكتاب و السنة و لأقوال بعض المرجعيات المعتمدة عندها خصوصا ابن تيمية و ابن القيم الجوزية مع إخراجها عن سياقها التاريخي و جعلها حكما مطلقا قابلا للتطبيق في كل زمان و مكان، و يقوم تسلسل أفكار سيد إمام الشريف على هذه المسلمات و قياس جميع ما يقوله على تأويله للكتاب و السنة و المرجعية المعتمدة لديه.

2-فيما يخص البنية المفاهمية: إن تحليل البنية المفاهمية الموجودة داخل هذه الوثيقة يبين انطلاقها من المفهوم المركزي عند السلفية و السلفية الجهادية و هو مفهوم التوحيد لهذا بدأ بتعريف الإسلام و التكليف و النتائج المستخلصة من كل منهما، و هو في مفهومه للتوحيد لا يخرج عن مفهوم السلفية له خصوصا توحيد الألوهية و هو خضوع أفعال العباد للمقتضى الشرعي أي لتأويلهم للمعيار المقدس، و انطلاقا من تحليل مفهوم الإسلام و التكليف ينتقل إلى مفهوم الجهاد الذي هو عنده في مراجعاته وسيلة ضمن وسائل أخرى لتحقيق التوحيد و هنا اختلف مع السلفية الجهادية التي كان أحد منظريها و لكن الخلاف

[1] لقد أشرنا إلى النتائج المستخلصة من فئة الأهداف في الفقرة المتعلقة بها ص 57 و58.

بينهما ليس مبدئيا فالجهاد عندهما ماض إلى يوم القيامة و لكن الخلاف كان في تصور الواقع، فبالنسبة للسلفية الجهادية و عبد القادر بن عبد العزيز قبل المراجعات كان الجهاد السبيل الأول لتحقيق التوحيد مهما كانت الظروف، لكن في مراجعاته انطلق من تصوره للواقع و أن الجماعات الجهادية تعيش اليوم مرحلة استضعاف و ليس تمكين و أن استعمال الجهاد في هذه الظروف أدى إلى مفاسد كثيرة و أضرار "بالإخوة المجاهدين" لذا يجب النهي عنه و الالتزام بضوابطه و موانعه ثم استدل على ذلك بتأويله للكتاب و السنة و استعمال بعض المرجعيات كابن تيمية و ابن القيم و التي سبق له انتقادهما في كتبه السابقة، كمفهوم الدار المركبة عند ابن تيمية، كما استعمل فقه المآلات و مقاصد الشريعة.

إذن يتعلق الأمر هنا بتغيير رأيه في أولوية الجهاد و أن هناك وسائل أخرى يمكن استعمالها و هذا انطلاقا من تصوره للواقع و أنه واقع ضعف لا تمكين ما يدفع إلى استعمال الوسائل السلمية لتحقيق مفهومه للتوحيد، فالمراجعة هنا ليست مبدئية و إنما هي من باب الضرورة، و هذا ما تثبته نسبة فئة الموضوع المرتبطة بالواقع و التي كانت 48،68% أي تقريبا نصف عدد أسطر الوثيقة، أما الفئة المرتبطة بالنص و التي كانت نسبتها 38،8% كان منها 12،55% متعلقة بشروط القدرة المرتبطة بالجهاد و 9،30% متعلقة بمقاصد الشريعة و هي المصلحة و المفسدة، أما ربط جهاد المرتدين بالقدرة فكانت نسبته 1،02%، و ربط الخروج على الحاكم بالقدرة و المصلحة و المفسدة جاء في 3،25% أي أن مجموع فئات الموضوع المرتبطة بتصوره للواقع و فئة الموضوع المبررة لها بالنص بلغ 65،5% أي ثلثي حجم الوثيقة تقريبا.

فيما يخص مفهوم الدار: فقد اختلف فيها مع السلفية الجهادية و تراجع عن آرائه السابقة لأسباب مرتبطة بتصوره للواقع و بنى هذا التراجع على أساس عدم القدرة على التمييز بسبب اختلاط المسلمين بغيرهم و عدم انطباق شروط الدار عند فقهاء الشريعة الإسلامية مع الواقع الحالي، فإذا أسقطنا مفهوم دار الحرب على الدول غير الإسلامية و التي تعيش فيها مسلمون كثيرون غير متميزين في اللباس و الهيئة عن غيرهم فسيؤدي هذا إلى مفاسد كثيرة و مخالفات شرعية، لكن تجدر الإشارة إلى أنه في مؤلفاته السابقة (العمدة في إعداد

العدة و الجامع في طلب العلم الشريف) كان يعرف الدار كما تعرفها السلفية الجهادية و هذا على أساس الأحكام التي تعلوها فإذا كانت تعلوها أحكام الإسلام فهي دار إسلام و إذا كانت تعلوها أحكام كفر فهي دار كفر و هذا ما لم يشر إليه في مراجعاته و اكتفى بالتبرير بالمصلحة و المفسدة و عدم القدرة على التمييز بين المسلمين و غيرهم و على الوفاء بالعهد و عدم الغدر.

فيما يخص حكم الحاكم بغير شرع الله و مفهوم الطاغوت: يلاحظ أن صاحب الوثيقة كان قد كفَّر في كتبه السابقة صراحة الحاكم بغير شرع الله و لكنه في وثيقته لم يشر إلى هذه المسألة مكتفيا بالقول "هناك فرق بين العلم بكفر السلطان و بين وجوب الخروج عليه، فلا يجب عند العجز أو إذا غلبت المفسدة في الخروج، خصوصا إذا كانت المفاسد جسيمة أعظم و خارجة عن المألوف فنجده هنا لم يشر صراحة إلى تراجعه عن تكفير الحكام لكنه نهى عن الخروج عليهم نظرا للمفاسد الناجمة عن ذلك.

3-فيما يخص وسائل الإقناع: إن تحليل هذه الفئة يؤكد ما توصلنا إليه فيما يخص التسلسل المنطقي لأفكار صاحب هذه الوثيقة فهو ينطلق أساسا من تأويل النص المقدس (القرآن و السنة) فقد تم الاستدلال بهما أكثر من 6 مرات في كل صفحة أما السيرة النبوية فكانت نسبتها أقل و هي 0،66 في الصفحة الواحدة و هذا يتوافق مع موقف صاحب الوثيقة من الاستدلال بالسيرة إذ اعتبرها في كتبه السابقة ليست مصدرا للتشريع لأنها –حسبه- بنيت في أغلبها على أحاديث ضعيفة.

أما أقوال علماء الشريعة الإسلامية فقد جاءت نسبة الإستدلال بهم بعد الكتاب و السنة إذ بلغت مرتين في الصفحة الواحدة و كانت الغلبة لابن تيمية 15 مرة و لابن القيم الجوزية 9 مرات ثم لعلماء الحديث و هذا يتوافق مع النسق الإيديولوجي للسلفية الجهادية إذ يعتبر ابن تيمية و ابن القيم المصدران الأساسيان عند السلفيـة عموما و السلفية الجهادية خصوصا، كما نلاحظ عدم الاعتماد كثيرا على فقهاء المذاهب الأربعة فأبو حنيفة لم يذكر إطلاقا أما باقي فقهاء المذاهب فقد ذكروا مرة واحدة فقط في الوثيقة و هذا ما يتوافق أيضا مع موقف صاحب الوثيقة في رفض التقليد و التمذهب، أما العلماء المعاصرون فلم يتم ذكرهم إطلاقا.

من خلال كل ما تقدم نرى أن صاحب الوثيقة لم يتراجع عن الأسس المكونة للسلفية الجهادية سواء فيما تعلق بالمفهوم المركزي لها و هو التوحيد و ما ينتج عنه من آثار كالجهاد و الحكم على الدار و على الحاكم و لكنه دعا إلى "وقف" العمليات الجهادية و ليس إلى "إنهائها" انطلاقا من تصوره للواقع الذي هو حسبه حالة ضعف لا تمكين وأن استعمال الجهاد ليس متاحا حاليا، فهذه الوثيقة لم تؤد إلى خلخلة البنية المفاهمية للخطاب السلفي الجهادي بل هي دعوة - كما جاء في عنوانها – إلى ترشيد العمل الجهادي فهي انسحاب تكتيكي و ليس تراجعا استراتيجيا.

و إليكم جدول بياني رقم 1 يبين أثر وثيقة ترشيد العمل الجهادي على البنية المفاهمية للخطاب السلفي الجهادي.

الخطاب السلفي الجهادي "المفاهيم الكبرى"	وثيقة ترشيد العمل الجهادي
1-توحيد الحاكمية	1-لم يتم التراجع عن مفهومه
2-دار الإسلام و دار الكفر	2-عطَّل العمل بهذا التصنيف لأسباب واقعية
3-الجهاد	3-أوقف استعماله بسبب الضعف و الإستكانة
4-الولاء و البراء	4-عطَّل العمل بهما لعدم القدرة على التمييز
5-الكفر بالطاغوت	5-الكفر بالطاغوت لم يوضح موقفه منه
6-تكفير الحكام في البلاد الإسلامية	6-لم يوضح موقفه

جدول بياني رقم 2 حول تحليل بنية وثيقة ترشيد العمل الجهادي

البيانات الأولية عن الوثيقة	هي وثيقة موجودة على الشبكة و تم نشرها في الصحف المصرية بداية من 2007/11/27 على مدار شهرين في 15 حلقة					
فئـات التحليل	فئة الأهداف	فئة الموضوع		فئة وسائل الإقناع			
	% 2،8	النصية	الواقعية	الكتاب	السنة	السيرة	أقوال العلماء
		%38،8	%48،68	3،69 مرة	3 مرات	0,66 مرة	1،96 مرة
وحدات التحليل	الفكـرة	الفكـرة		النص المستند إليه			
وحدات القياس	عدد الأسطر و نسبتها	عدد الأسطر و نسبتها		عدد مرات الاستناد و متوسطها للصفحة الواحدة			

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال قراءتنا لمراجعات السلفية الجهادية نلاحظ أنها خرجت كلها من السجون مما يثير الشك حول صدقها و مصداقيتها كما نلاحظ اختلافا بينها في درجة خلخلة البنية الإيديولوجية لهذا الخطاب السلفي الجهادي فكانت مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية و الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية أكثر جذرية و أعادت النظر في عدد من المفاهيم المؤسسة للخطاب السلفي الجهادي ، لكن الصحة الأمبريقية La validité empirique بينت مصداقية مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية و التي لم تعد إلى العنف منذ حادثة الأقصر في 1997 و اندمجت في العمل السياسي بعد انتفاضة 2011 في مصر من خلال حزب النور السلفي، أما الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية فقد شاركت في الانتفاضة المسلحة ضد نظام معمر القدافي مما أعاد النظر في صدقية مراجعاتها، أما مراجعات سيد إمام الشريف فكانت كلها مبنية على تصوره للواقع و لم تعد النظر في البنية الإيديولوجية للخطاب السلفي الجهادي و إنما "أوقفت العمل بالجهاد" لأن الظرف غير مناسب بسبب العجز و عدم القدرة.

خاتمـة:

إن السلفية الجهادية هي ادعاء بانتماء عقدي إلى ما يسمى عندهم بعقيدة السلف و هي عقيدة أهل القرون الثلاثة الأولى من تاريخ الإسلام و هي اعتقاد بأن المنهج الوحيد لتحقيق التوحيد هو الجهاد و هذا ما يميزها عن باقي التيارات داخل السلفية عموما وعن باقي الحركات الإسلاموية، و قد ظهرت كإيديولوجيا و كخطاب في أواخر خمسينيات القرن الماضي في إطار سوسيوتاريخي و جيوسياسي معين تمثل أساسا في صدام الحركة الإسلاموية مع النظام الناصري في مصر و البعثي في سوريا و العراق و كذا هزيمة النظام الناصري في حرب 1967 يضاف إليها أثر تجربة الثورة الخمينية في 1979 و حرب أفغانستان خلال ثمانينات القرن الماضي، و قد ظهرت في شكل مكتوب مع مؤسس تنظيم الجهاد المصري و هو محمد عبد السلام فرج من خلال كتابه الفريضة الغائبة الذي يعد تعليقا عن بعض فتاوى ابن تيمية مع إسقاطها على الواقع، و قد ظهرت هذه الإيديولوجيا و تبلورت في شكل تنظيم مع حرب الخليج الثانية و ظهور شعار أخرجوا المشركين من جزيرة العرب و تأسيس ما سمي تنظيم القاعدة، و بعد تبلور هذه الإيديولوجيا و هذا الخطاب و نضجهما و دخول هذه التنظيمات في صراع عنيف مع الأنظمة الوطنية و مع الدول الكبرى و ما أسفر عن ذلك من نتائج كالحروب و الاعتقالات ظهر ما سمي بالمراجعات خلال تسعينيات القرن الماضي و ما تلاها قامت بها مجموعات تنتمي إلى هذا التيار و شخصيات بارزة في إطاره، و قد اختلفت درجة تأثير هذه المراجعات على بنية هذا الخطاب فقد كانت مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية أكثر جذرية و أعادت النظر في عدد من المفاهيم السياسية لهذا الخطاب السلفي الجهادي و قد بينت الوقائع التاريخية التالية صدق هذه المراجعات إذ لم تعد هذه الجماعة إلى أعمال العنف منذ حادثة الأقصر في مصر في 1997، أما مراجعات الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية فقد كانت من الناحية النظرية جذرية و أعادت النظر في المفاهيم المؤسسة لهذا الخطاب لكن الوقائع التاريخية التالية بينت عدم صدقها من خلال التحاق أعضائها بالانتفاضة المسلحة ضد نظام معمر القذافي و ما تلى ذلك من أحداث خصوصا بعد هزيمة الإسلامويين في انتخابات 2014 و رفضهم تسليم السلطة و مبايعة بعضهم لتنظيم داعش

في مدينة درنة، تبقى مراجعات سيد إمام الشريف المنظر الأول السابق لتنظيم القاعدة و لتنظيم الجهاد المصري فقد بين التحليل لوثيقته المسماة ترشيد العمل الجهادي أن مراجعاته بنيت كلها على إعادة نظر في تصوره للواقع و أنه واقع ضعف لا تمكين و أنه في هذه الحالة من الواجب وقف الجهاد و ليس إنهاؤه و هذه المراجعات لم تعد النظر في البنية الإيديولوجية للسلفية الجهادية.

-المراجع العربيـة

أ)الكتــب:

1. أبو اللوز عبد الحكيم ، الحركات السلفية في المغرب، بحث أنثروبولوجي سوسيولوجي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2013.
2. بن عبد العزيز عبد القادر ، الجامع في طلب العلم الشريف، 1993، (موجود على الشبكة).
3. بن عبد العزيز عبد القادر، رسالة العمدة في إعداد العدَّة، 1988، (موجود على الشبكة).
4. دياب محمد حافظ ، سيد قطب، الخطاب و الأيديولوجية، موفم للنشر، 1991
5. عبد الحميد محمد ، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.
6. عماد عبد الغني (تحت إشراف)، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، م1،ط1، بيروت، 2013.
7. عماد عبد الغني (تحت إشراف)، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، م2، ط1، بيروت، 2013.
8. فرج محمد عبد السلام ، الفريضة الغائبة، (موجود على الشبكة).
9. نسيرة هاني، متاهة الحاكمية، أخطاء الجهاديين في فهم ابن تيمية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2015.

ب)المقالات:

1. أبو اللوز عبد الحكيم، القاعدة في المغرب العربي، في الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، م2، ط1، بيروت، 2013.
2. السيد رفعت، الحركات و التنظيمات الإسلامية في مصر، في الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، م1، ط1، 2013.
3. الشافعي محمد، فقيه القاعدة المتحول، صحيفة الشرق الأوسط، في 2007/11/23.
4. الشريف سيد إمام ، وثيقة ترشيد العمل الجهادي، موجودة على الشبكة.
5. شنيقر شفيق، علماء التيار الجهادي، الخطاب و الدور و المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 9 مارس 2017 (موجود على الشبكة).
6. صاري حنفي، تقرير حول كتاب، سعود المولى، السلفية و السلفيون الجدد، من أفغانستان إلى لبنان، مجلة عمران العدد 5/19، بيروت، 2017.

7. طه أحمد ، المراجعات من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد، isslammoasr-org، موجود على الشبكة في 2009/09/01.
8. عدِّي الهواري، الفراغات المعرفية في العلوم الإجتماعية العربية، الشيخ محمد عبده، النقلة الإبستمية المجهضة، في مستقبل العلوم الإجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2014.
9. عماد عبد الغني، المفاهيم و الأفكار و العقائد المحورية للحركات الإسلامية، في الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، م 1، ط1، بيروت، 2013.
10. الناكوع محمود محمد ، الحركات و التنظيمات الإسلامية في ليبيا، في الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، م 2، ط1، بيروت، 2013.
11. نسيرة هاني، السلفية الجهادية و تنظيم القاعدة، المنطلقات الفكرية و المرجعيات الفقهية، في الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، م2، ط1، بيروت، 2013.

-المراجع الفرنسية:

أ)الكتب:

1. Addi Lahouari , le nationalisme arabe radical et l'islamisme politique, produits contradictoires de la modernité, ED/ barzakh, Alger , 2017.
2. corm Georges, pensée et politique dans le monde arabe, contextes historiques et problématiques, 19e – 21e siècle, ED, Apic, Alger, 2017.
3. Grawitz Madeleine, Méthodes des sciences sociales, 11 ED/ Dalloz, paris, 2001.
4. Reynaert François, la grande histoire du monde arabe, d'Alexandre le grand à l'islamisme radical, ED, Fayard,Paris, 2017.

المقالات:

1. Keller Reiner, l'analyse de discours comme sociologie de la connaissance, cairn-info,revue-langage et société, 2007/2, n°120.
2. Keller Reiner, le néo-tribalisme et les dynamiques discursives de l'imaginaire, société 2008/2 n°-100, pp 45-51.
3. Paul Henry, Moscovici serge, problèmes de l'analyse de contenu, langage et société, 3e année, n° 11, 1968.
4. Rougier Bernard, le salafisme, d'une pensée réformatrice à une interprétation guerrière, Moyen-Orient, n°33, janvier-mars 2017.